



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



عليه
صلى الله عليه وسلم

WWW. **Ghaemiyeh** .com
WWW. **Ghaemiyeh** .org
WWW. **Ghaemiyeh** .net
WWW. **Ghaemiyeh** .ir

رسالة

في أحكام الأموات

أحكام الأموات إلى حين الدفن و الإلتصاف

الشيخ الأكبر

الشيخ جعفر كاشف الغطاء،

مكتبة كاشف الغطاء، العامة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

احكام الاموات الى حين الدفن و الانصراف

كاتب:

حسن بن جعفر بن خضر نجفى كاشف الغطاء

نشرت فى الطباعة:

موسسه كاشف الغطاء

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٧	احكام الاموات الى حين الدفن و الانصراف
٧	اشاره
٧	[معرفة الكتاب]
٩	[مقدمه في أحكام الأموات إلى حين الدفن و الانصراف]
٩	المبحث الأول: المقدمات
١٧	المبحث الثاني: الاحتضار
١٩	المبحث الثالث: خروج الروح من البدن
٢٠	المبحث الرابع: تجهيز الميّت
٢٤	المبحث الخامس: تغسيل الأموات
٢٤	اشاره
٢٤	الْفُضْلُ الْأَوَّلُ: في بيان أجره و ثوابه
٢٥	الْفُضْلُ الثَّانِي: الغاسل
٢٦	الْفُضْلُ الثَّلَاثُ: من يجب على الناس تغسيله
٢٨	الْفُضْلُ الرَّابِعُ: في ماء الغسل
٣٠	الْفُضْلُ الْخَامِسُ: فيما يغسل فيه أو عليه أو منه
٣١	الْفُضْلُ السَّادِسُ: حقيقه الغسل
٣٥	المبحث السادس: التحنيط
٣٧	المبحث السابع: الكفن
٤٥	المبحث الثامن: في الصلاه عليه
٤٥	اشاره
٤٥	الْفُضْلُ الْأَوَّلُ: في بيان أجرها
٤٦	الْفُضْلُ الثَّانِي: في المصلى
٤٧	الْفُضْلُ الثَّلَاثُ: في المصلى عليه

٤٧	الفصل الرابع: كيفية الصلاة
٥٣	المبحث التاسع: الدفن
٥٦	المبحث العاشر: الأولياء
٥٨	المبحث الحادي عشر: ما يلحق بالمؤمن
٦٢	المبحث الثاني عشر: أحكام الخلل
٦٤	المبحث الثالث عشر: فيما بعد الدفن
٦٨	المبحث الرابع عشر: التعزیه
٧٣	دليل الكتاب
٧٥	تعريف مركز

احكام الاموات الى حين الدفن و الانصراف

اشاره

نام كتاب: احكام الأموات إلى حين الدفن و الانصراف موضوع: فقه استدلالی نویسنده: نجفی، كاشف الغطاء، جعفر بن خضر
مالکی تاریخ وفات مؤلف: ۱۲۲۸ ه ق زبان: عربی قطع: وزیرى تعداد جلد: ۱ ناشر: مؤسسه كاشف الغطاء تاریخ نشر: ه ق

ص: ۱

[معرفه الكتاب]

ص: ٢

رساله

فى أحكام الأموات

الشيخ الأكبر

الشيخ جعفر كاشف الغطاء

[مقدمه فى أحكام الأموات إلى حين الدفن و الانصراف]

بسم الله الرحمن الرحيم

و به نستعين

الحمد لله رب العالمين على ما أنعم و صلى الله على محمد و آله و سلم

و بعد: فإنه قد كثر على الإلحاح من بعض أهل التقوى و الصلاح أن أكتب رساله فى أحكام الجنائز مشتمله على ذكر الواجب و المحذور و الجائز فجاءت بحمد الله تعالى وافيه بالمرام مشتمله على جل تلك الأحكام، و رجائى من كل ناظر متدبر لألفاظها و معانيها أن لا يبرح عن الدعاء لى على مرور الأيام و يطلب نجاتى من أهوال يوم القيام.

أحكام الأموات إلى حين الدفن و الانصراف

و فيه مباحث:-

المبحث الأول: المقدمات

و يستدعى بيان أمور مطلوبه و أفعال مندوبه:

و (منها) الشكر على العافيه و طلبها و معرفه قدرها:- فعن النبى (صلى الله عليه و آله و سلم): ((أن خير من يسأل الله العبد العافيه))، و عنه (صلى الله عليه و آله و سلم): (العافيه إذا وجدت نسيته و إذا فقدت ذكرت) و عن الصادق (عليه السلام): (خمسة خصال من فقد واحده منهن لم يزل ناقص العيش، مشغول القلب: فأولها صحه البدن و الثانيه الأمن و الثالثه السعه فى الرزق و الرابعه الأنيس الموافق و هو الزوجه الصالحه و الولد الصالح و الجليس الصالح و الخامسه و هى تجمع هذه الخصال الدعاه).

و (منها) الشكر على المرض و معرفه فوائده:- فعنهم (عليهم السلام):

(للحمى طهور من ربِّ غفور) و أن المرض ينقى المسلمين من الذنوب كما يذهب الكير خبث الحديد، و أن حمى ليله كفاره سنه، و إن حمى ليله كفاره لما قبلها و ما بعدها، و إن صداع ليله يحط كل خطيئه إلَّا الكبائر، و أن المرض لا يدع على العبد ذنباً إلَّا ما حطَّه، و أن الله إذا لطف بالعبد أتخفه بواحد من ثلاثه أما صداع و أما حمى و أما رمد، و أنه لا يكره الإنسان أربعة لأنها لأربعة الزُّكام أمان من الجذام، و الدماميل أمان من البرص، و الرمذ أمان من العمى، و السعال أمان

من الفالج. و أن مَنْ لَقِيَ الله مكفوف البصر محتسباً موالياً

لآل محمد (صلوات الله و سلامه عليهم) لقي الله و لا حساب عليه، و أنه لا يسلب الله من عبد كلاً كريمته أو إحداهما ثم يسأله عن ذنب، و إن الخدشه و العثره و انقطاع الشسع و اختلاج الأعضاء و أشباهها يُمَحَّص بها وليّ آل محمد (صلوات الله و سلامه عليهم) من الذنوب، و أن العبد إذا كثرت ذنوبه و لم يجد ما يكفرها به ابتلاه الله بالحزن فى الدنيا ليكفرها به، و إلَّا أسقم بدنه ليكفرها به و إلَّا شدد عليه عند موته ليكفرها به، و إلَّا عذبه فى قبره ليلقى الله و ليس عليه ذنب و أن زكاه الأبدان المرض، و أنه لا- خير فى بدن لا- يمرض، و إن الله أوحى إلى داود (عليه السلام) (أنى ربما أمرضت العبد فقبلت منه صلاته و خدمته، و لصوته إذا دعانى فى كربه أحب إليّ من صلاة المصلين)) إلى غير ذلك.

و (منها) حسن الظن بالله:- فعن النبى (صلى الله عليه و آله و سلم): ((إن حسن الظن بالله ثمن الجنة)) و عن الصادق (عليه السلام): ((أنه دخل على مريض فأمره بحسن الظن بالله تعالى)).

و (منها) الاستعداد للموت فى صحته و مرضه:- فقد روى عنهم (عليهم السلام): (أكثرنا من ذكر هادم اللذات) و أنه من عدّ غدا من أجله فقد أساء صحبه ملك الموت و أن الناس مأمورون باغتنام خمس قبل خمس: الشباب قبل الهرم، و الصحة قبل السقم، و الغنى قبل الفقر، و الفراغ قبل الشغل، و الحياه قبل الموت. و أنه ينبغى للناس أن يموتوا قبل أن يموتوا. و هذه العبارة من جوامع الكلم، و كلما لاحظت شيئاً من المحاسن وجدته مشمولاً لها.

و يدخل تحت الاستعداد أموراً:-

أولها: أن يجعل المعاد و ما فيه من الملائذ و الآلام نصب عينيه ليحتقر ملاذ الدنيا و آلامها، فذكر الحور يُزهد فى النساء، و الولدان يُزهد فى الغلمان، و القصور تزهد فى هذه الدور، و هكذا كما أن ذكر الحساب و العذاب يزهد فى مصائب الدنيا.

ثانيها: أن يحاسب نفسه فى كل ساعه لأنه لا- يرجو البقاء إلى ساعه أخرى، فيشتغل فى قضاء ما عليه من الواجبات الإلهيه و الحقوق التى للمخلوق فيرد المظالم إلى أهلها و يفى ديونه و يصلح شئونه عمل من يستعد للرحيل إلى لقاء الملك الجليل.

ثالثها: أن يكون عمله عمل مودّع فيرى صلاته التى هو فيها آخر صلاه، و صيامه آخر صيام، و زيارته لسادات زمانه و لإخوانه و وداعهم آخر زياره و وداع، فقد نقل أنّ أصحاب النبى (صلى الله عليه و آله و سلم) كانوا إذا التقوا بنوا على أنه آخر لقاء.

رابعها: أن يُحكّم وصيته فى صحته فضلاً عن مرضه بنصب وصى

على الأطفال و ناظر كذلك مع الاحتياج إليه إن كان أبا لهم أو جداً للأب من طرف الأب، و أن يوصى كل من له تركه أو له من يؤدي عنه حال الصحه فضلاً عن المرض كائناً من كان بما عليه من واجبات ماليه من ديون و أخماس و زكوات و نذور و كفارات و حجّه الإسلام و نحو ذلك، و إن كان العمل بها لازماً من أصل المال مع الوصيه و بدونها إلّا إذا عيّنها من الثلث فيقدم الإخراج منه بقدر ما يمكن، و يخرج الباقي من الأصل. ثم الواجبات الوقتيه من الثلث و كذا البدنيه ثم بالتطوعات المطلوبه مع رعايه حال الوارث و عدم الإجحاف له فقد ورد عنهم (عليهم السلام) (إن الوصيه حقّ على كل مسلم و إن من لم يُحسّن وصيته عند الموت كان نقصاً في مروّته و عقله) و إن الوصيه تمام ما نقص من الزكاه. و أنه لا ينبغي أن يبيت الإنسان إلّا و وصيه تحت رأسه. و أن من لم يوص لأقاربه الذين لا يرثون فقد ختم عمله بمعصيه. و أن الحيف فيها من الكبائر. و يجب مراعاة العدالة في الوصى على الأطفال و الواجبات، و يستحب ذلك في المستحبات و مع عدم تعيين الوصى يتولى الأمر حاكم الشرع أو وكيله أو منصوبه مع اعتبار عدالتها إن أمكن، و يقوم عدول المؤمنين مقامه مع فقده أو بعده، و يستحب القبول للأوصياء، و قد يجب حيث لا- يوجد القائم بها من دونهم، و لهم ردها و لو بعد القبول بشرط بلوغ الخبر إلى الموصى قبل موته و قبل خروجه عن الشعور، و ينبغي أن يبدأ بأهل بيته و أرحامه فيوصيهم بما يصلح دينهم و دنياهم ثم بأمر تجهيزه من صلاه و غيرها، و أن يحضر جماعه من العدول للشهاده، و أن يكتب ما أوصى به و يرسم أسماءهم- أسماء الشهود- و يختار العدول

منهم، و يدعوا بالمأثور قبل الوصيه و هو (اللهم فاطر السماوات و الأرض عالم الغيب و الشهاده الرحمن الرحيم) أ إلى آخره، و أن يراعى الصلاح فى تعدد الوصى و الناظر و وحدتهما.

خامسها: المحافظه على استقبال القبلة فى حال نومه مع الصحه و المرض خوفاً من بغته الأجل.

سادسها: تهيئه الكفن و الحنوط و الغسل و متعلقاتها و القبر و لوازمه و النعش و الساجه التى يغسل عليها.

سابعها: أن يخرج إلى المقابر و إلى المواضع القديمه ليتذكر أهلها.

و (منها) كتمان المرض:- فعن النبى (صلى الله عليه و آله و سلم) ((أربعة من كنوز البرّ كتمان الحاجه و كتمان الصدقه و كتمان المرض و كتمان المصيبه)) و عن الصادق (عليه السلام) (من كتم وجعاً أصابه ثلاثه أيام من الناس و شكر الله (عزّ و جلّ) كان حقّ على الله أن يعافيه منه).

و (منها) ترك الاضطجاع للمرض فعن على (عليه السلام) (امشِ بدائكك ما مشى بك)، و عنه (عليه السلام) (لا تضطجع ما استطعت القيام مع عله).

و (منها) الصبر و الشكر على المرض فعن الصادق (عليه السلام) (من اشتكى ليله فأدّى شكرها و صبر على ما فيها، كانت له كفاره ستين سنه).

و (منها) ترك الشكايه:- فعن النبى (صلى الله عليه و آله و سلم) (أن الله يقول أيما عبد مؤمن من عبيدى ابتليته ببلاء على فراشه فلم يشتكِ إلى عواده أبدلته لحماً خيراً من لحمه و دماً خيراً من دمه فإن قبضته فإلى رحمتى و إن عافيته عافيته و لا ذنب له). و روى أن الشكايه ليست لمجرد الأخبار

بالمرض بل أن يقول: ابْتُلِيْتُ بما لم يُبْتَلْ به أحد. و روى أن من شكَا إلى مؤمن فقد شكَا إلى الله تعالى و من شكَا إلى غيره فقد شكَا من الله تعالى، و الظاهر أن المدار على المقاصد و عليه تُنَزَّل الأخبار فمن أراد طلب الدعاء من إخوانه و نحوه فلا اعتراض عليه.

و (منها) ترك المعالجه عند الأطباء و غيرهم ما دام اندفاع المرض مَرَجُوا بسهولة فعن الصادق (عليه السلام) (إن البدن بمنزله البناء قليله يجبر إلى كثيره) و عنه (عليه السلام) (من ظهرت صحته على سقمه فعالج نفسه بشىء فمات فأنا إلى الله منه برىء)، ثم الرجوع إلى الطبيب مع الحاجه مندوب و ليس بواجب و ليس تعبدياً كالرجوع إلى الفقيه فى الأحكام الشرعيه بل المدار على المظنه، فلو ظن الضرر بدوائه حرم التداوى عنده، و إذا قوى الظن بالعجائز و التجارب فى بعض الأمراض كان الرجوع إليهن أولى.

و (منها) المحافظه على الحميه و الاحتياط فى المأكَل و المشارب و نحوها و التحرز عن المؤذيات من حر أو برد أو هواء أو رطوبه و نحوها و ربما وجب. و بمضمونه قضى الطب و الشرع، و يجب الفرار من جميع ما يظن ترتب الهلاك عليه من جدار منهدم أو خطر من ظالم أو طاعون أو غيره من الأمراض أو حيوان مفترس أو غير ذلك، و لكن يقصد الفرار من الله إليه و ما ورد من النواهي محمول على اختلاف المقاصد.

و (منها) تـمـريـضـه و القيام بخدمته و ربما وجب كفاية مع اضطراره إلّا مع ظن السيرايه فعن النبى (صلى الله عليه و آله و سلم): (من قام على مريض يوماً و ليله بعثه الله تعالى مع إبراهيم الخليل، و جاز على الصراط كالبرق اللامع). و الأولى له ما دام له شعور أن يُؤثر فى تـمـريـضه الأرحام المماثل مقدماً

على غيره ثم الأقرب مقدماً على غيره ثم بالمماثل من غيرهم أولى من غيره فإن غلب عليه المرض و ذهب شعوره كان الولي أولى به.

و (منها) عياده المريض فإنها مستحبه للرجال و ربما وجبت حيث يكون إهمالها باعشاً على قطيعه الرحم و الأقوى القول بالاستحباب فى عياده المرأه لأمثالها و لأرحامها إلا أن الاستحباب فى الرجال أشد، فروى أنه (ما من مسلم يعود مسلماً غدوه إلا صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يمسي و لا يعود مساءً إلا صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يصبح). و روى أيضاً أنه (من عاد مريضاً فإنه يخوض فى الرحمه إلى حقويه فإذا جلس غمرته الرحمه). و روى أيضاً أنه (من عاد مريضاً لله لم يسأل الله المريض للعائد شيئاً إلا استجاب الله له). و روى أيضاً (أن للمسلم حقوقاً سته: يسلم عليه إذا لقيه، و يعودده إذا مرض، و يشهده إذا مات أ). و عن النبى (صلى الله عليه و آله و سلم) (إن الله يقول لبعض عباده مرضت و ما عدتني و استسقيتك فلم تسقني و استطعمتك فلم تطعمني فيقول العبد كيف يكون ذلك و أنت الله المنزه عن ذلك فيقول كذلك فعلت مع عبدى)).

و روى (أنه ليس على النساء عياده مريض و لا اتباع جنازه و لا إقامة عند قبر) و يستحب له الجلوس عنده و تخفيفه إلا إذا أحبَّ للروايه و تتحقق العياده بمجرد الوصول و لو قائماً أما الجلوس و الكلام و السؤال عن حاله فمستحب فى مستحب. و يستحب له أن يبشره بطول الأجل ليسره بذلك و أن يهدى إليه هديه كتفاحه أو سفرجله أو أترجه أو بخور أو نحو ذلك ليستريح إليها و وضع يده على جبهته أو يده و الدعاء له و أن

يقول عند دخوله أعينك بالله العظيم من كل عرق نَعَار بالعين و التشديد و هو الفوار بالدم. و من شرَّ حرَّ النار سبع مرات و أن يقول في دعائه أنساك الله العافيه و لا أنساك الشكر عليها و أن يكون بعد كل ثلاثه أيام و الظاهر احتساب المكسور منها. و روى يوم و يوم لا و أن يترك عيادته و يخلى بينه و بين أهله إذا طال مرضه أو يعتريه الإغماء أو الضعف بحيث يحتاج إلى رفق أهله و أن يترك الأكل عنده لئلا يحبط أجره و أن يسأله الدعاء و يستحب السعى في حوائجه فعن النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) ((من سعى في حاجه مريض قضاها أو لا خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه)) و عن النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) ((أنه لا عياده في دُمَل و لا ضرس و لا رمد)) و الظاهر الحمل على رفع شدة الندب و قد يرجح للعوارض أشد رجحان.

و يستحب للمريض و لأوليائه أن يأذنوا لإخوانهم المؤمنين بالعياده ففي الحديث إنَّ في ذلك أجراً عظيماً للمريض و الأولياء و العواد و أن يلتمس الدعاء منهم فإنه ربما دَعُوا له فيستجاب لهم فيه، و أن يُستشفى بالتربه الحسينيه و الصدقات و الدعاء خصوصاً من الأولياء و الأرحام و لا سيما الأمهات و الآباء، و يستحب للعراقي و أوليائه إرسال شخص ورع إلى كربلاء ليدعوا له بالشفاء تحت قبه سيد الشهداء، و ربما جرى في أهل الأماكن البعيده إذ يرجى حصول الأثر بمجرد انصراف الداعي عن مكانه متوجهاً إلى مقصده و لكلُّ من المشاهد الشريفه و المساجد و قبور الأنبياء و محالَّ الأولياء خصوصيته في استجابته الدعاء على اختلاف مراتبها فيستحب إذا إرسال الداعي إليها.

المبحث الثاني: الاحتضار

وإنما سُمِّي احتضار لحضور الملائكة أو الأرحام أو مطلق الناس عنده، و يسمى نزعاً لأنه وقت نزع الروح من البدن و سوقاً لأنها تُساق منه إلى خارج.

إذا احتضر المؤمن و دنا أجله و جب على الناس كفايه- و إن كان الولي أولى- بالحضور عنده لحفظه مما يرد عليه من العوارض الباعثة على تعجيل حتف أنفه و إهانته نفسه، و أن يُستقبل به القبلة إن لم يستقبل بنفسه بوضعه على قفاه و جعل وجهه و مقاديم بدنه و باطن قدميه إلى القبلة، و لا عبره بيديه فإن تعذر الاستقبال على ذلك الوجه فعلى هيئته المضطجع مخيراً بين الأيمن و الأيسر و إن كان الأول أولى، و إن كان في مكان ضيق أو محمل أو نحوه استقبل به على هيئته الجالس و هكذا و يسقط الحكم لو كان على دابه أو في سفينه سائرتين أو مصلوباً أو مقتولاً حدّاً أو قِصاصاً، و لو قيل بوجوب الاستقبال ابتداءً ثم يسقط بعد ذلك أو يستقبل به رأس السفينه أو صدر الدابه لم يكن بعيداً أو يسقط مع التعذر و مع جهل القبلة إلّا أن يعلم المشرق و المغرب و نحوهما فيتوجه بينهما ثم إذا مات سقط وجوب الاستقبال إلّا في الدفن و إن استحب في أحوال جميع الوضع مستقراً و لو لم يستقبل به أحد و أمكنه الاستقبال بنفسه و جب عليه.

و يستحب أن يكون رجاؤه أكثر من خوفه كما في الخبر و يستر عورته و كتمان معايبه و رفع القذارات عنه و حسن الظن به حتى لو صدرت منه كلمة كفر حملت على الهديان و أمره بحسن الظن و تلقينه

و هو التلقين الأول للشهادتين و جميع الاعتقادات الإسلاميه و الإيمانيه و الإقرار بالأئمه واحداً واحداً و التبري من أعدائهم و ينص على بعض أسمائهم خاصه و حسن الظن بالله، و الاعتماد على شفاعه النبي و أهل بيته. و يستحب له أن يتبع باللسان فإن عجز فبقلبه محرراً لسانه و مشيراً بيده أو برأسه و عينيه فإن قَصَرَ عن الكلام اقتصر على التصديق بقلبه و إن كان به صمم أو ثقل في سَمْعِهِ فَهُمَّ بالإشاره إن أمكن فإن تعذر ذلك اجتزئ بمجرد التلاوه و كذا الحال في كل تلقين و كذا يستحب تلقينه لفظ (لا إله إلا الله) فقد ورد (من كانت آخر كلامه دخل الجنة)، و كلمات الفرج و أحوط صورتها (لا إله إلا الله الحليم الكريم لا إله إلا الله العلي العظيم، سبحان الله رب السماوات السبع و رب الأرضين السبع و ما فيهن و ما بينهن و ما تحتهن و رب العرش العظيم و سلامٌ على المرسلين و الحمد لله رب العالمين) و تلقينه قول: (اللهم أغفر لي الكثير من معاصيك و اقبل مني اليسير من طاعتك) و قول: (يا من يقبل اليسير و يعفو عن الكثير اقبل مني اليسير و اعف عني الكثير إنك أنت العفو الغفور) و قول: (اللهم أعني على سكرات الموت) و قول: (اللهم ارحمني فإنك كريم، اللهم ارحمني فإنك رحيم).

و يستحب أن يقرأ عنده سوره الصافات و يس و الأحزاب و آيه الكرسي و آيه السجده و هي [إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ] إلى آخره و ثلاث آيات من آخر سوره البقره و هي [لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ] إلى آخره و كذا جميع ما كان من قرآن أو دعاء أو ذكر أو صلوات على النبي و آله و أن يُقال في الدعاء له: (اللهم

سكن عليه سكرات الموت) و تكرار التلقين بما مرَّ و القراءه و الدعاء و نحوهما حتى يموت، و أن يكون الملقن محبوباً عنده و عند أهل بيته غير كريبه الصوت و لا رافعاً لصوته فوق الوسط و لا مكرراً للتلقين مع عروض الغثيان، و أن يكون مماثلاً أو محرماً و يجزى تلقين المميز و إن لم يكن مكلفاً.

و يستحب نقله إذا أشد نزعاً إلى موضع كان يصلى فيه أو عليه، و خفض الوساده لسهوله النزح و قراءه سورته الصافات لهذا القصد، و يكره حضور الجنب و الحائض و النفساء عنده، و إن كان أحدها و فى ارتفاع الكراهه بالتيمم أو طهاره الحائض من الدم قبل الغسل و جهان أقواهما ذلك، و أن يُتَرَكَ وحده و يستمر الحكم إلى جميع أحواله حتى يدفن على الأقوى، و حضور من تضحك بورده أو زعفران، و الظاهر كراهه حضور كل مَنْ تلبس بلباس الغافلين عن الآخره، و مسّ بدنه و البكاء عنده و التخليه بينه و بين الناس خوفاً عليه و ارتفاع الأصوات و كثره الضجيج و ربما حرمت لاشتمالها على الأذيه و ربما بعثت على حلول المنيه، و يستحب اجتناب جميع ما يبعث على عدم احترامه.

المبحث الثالث: خروج الروح من البدن

فينجس بدن غير المعصوم بمجرد خروج الروح منه سواءً فيه بدن المؤمن و غيره، و ينجس ما أصابه برطوبه مؤثره مع الحراره و البروده، و لا يلزم شيئاً فيما لاقاه بيبوسه إلا مع البروده فيلزم معها غسل المس، و يبقى الماس على طهارته كما مرَّ فى محله.

و يستحب فى تلك الحال للولى أو مأذونه أو غيرهما مع فقدهما فى

المؤمن تغميض عينيه و شدُّ لحيته و مد يديه إلى جنبيه و إطباق فمه و استمرار ذلك مع إمكانه إلى أن يستره الكفن أو القبر، و تغطيته بثوب حتى يشرع في تجهيزه. و جميع ما ذكرنا مما يطلب بنفس وجوده دون التقرب به فيجزي لو صدر من أى فاعل كان و لو من طفل أو بقصد الرياء، و أن لا يترك وحده. و أن يقال عند خروجها منه (إنا لله و إنا إليه

راجعون اللهم أكتبه عندك فى المحسنين، و أرفع درجته فى عليين، و أخلف على عقبه فى الغابرين، و نحتسبه عندك يا رب العالمين). و الإسراج عنده ليلاً و استمرار ذلك فى محل موته إكراماً له، و قراءة القرآن عنده خصوصاً السور و الآيات التى ذكرت فى الاحتضار، و تعاطى ما يبعث على احترامه من حسن مكانه و فراشه و غطائه و غيرها ما لم يشتمل على زهوه الدنيا المبعوضه عند أهل الله، و هذا جارٍ فى جميع أحواله.

و يكره حضور الجنب و الحائض و النفساء عنده و إن كان من أحدها كحال احتضاره، و فى ارتفاع الكراهه بالتيمم و مجرد الطهر قبل الغسل و جهان أقواهما ذلك، و يشترط فيما كان من ذكر أو دعاء أو قراءة نيه القربه، و يكره وضع الحديد على بطنه، و ربما ألحق به غيره، و مباشرته بملل

و قلّه عنايه أو بعنف لا يصل إلى حدّ هتك الحرمه و إلّا فيحرم، و كثره الصياح و الضجيج و هجوم النساء و الأرحام و نحوهم عليه و تمكينهم من ذلك.

المبحث الرابع: تجهيز الميت

و هى تهيئه أسباب رحيله إلى قبره و مقره يجب كفايه على كافه المكلفين المؤمنين و غيرهم و إن لم يصح ما كان عباده منه إلّا من المؤمنين

الأولياء منهم و غيرهم مع عدمهم أو مع الاستئذان منهم القيام بما يجب للميت المؤمن و ما بحكمه من سقط أو بعض أو تابع لنسب و لو من زنا أو لمُلك أو وجود مؤمن فى أرض المؤمنين و أرض فيها مؤمن يمكن أن يكون هو الميت أو من أبعاضه و لا يسقط الوجوب عن الناس بمجرد الشروع بل بعد إتمام العمل، و إنما يرتفع به وجوب المبادره، و إذا لم يؤت بالواجب عوقب جميع المكلفين القادرين العالمين بالحال، و يختلف الواجب وحدّه و كثرة باختلاف المتعلق فالتجهيز الواجب قد يكون بمجرد الدفن أو مع اللف بخرقه أو مع الصلاه كالشهيد بين يدى الإمام أو مطلقاً فى المعركه و يُدرك و لا رمق فيه ذكراً كان أو لا، صغيراً أو لا- مقتولاً بحديد أو لا و لو بسلاح نفسه، و كذا المقتول حدّاً كان أو قصاصاً فإنه يكتفى بالأعمال المتقدمه له و قد يكون أكثر من ذلك كما سيجىء تفصيله. و لو حصل التعارض بين الأعمال قُدّم الدفن ثمّ التّغسيل ثمّ الصلاه ثمّ الكفن ثمّ التّحنيط، و لا- بد من الإتيان بالممكن من الواجبات و لا يسقط وجوب بعضها لعجز عن غيره لا كلّاً و لا بعضاً، و فى تبويض الغسل و الصلاه وجهان أقواهما نعم. و لا تجهيز وجوباً و لا ندباً لغير المؤمن مسلماً كان أو لا، و بطون الكلاب و مواضع الخلا أحق به. و الواجب فيه القيام بالأعمال البدنيه دون الماليه، فلا يجب على الناس بذل المال فى واجب من الواجبات و لا فى شىء من المقدمات. نعم يستحب ذلك استحباباً مؤكداً و قد يجب للرحم فى بعض المقامات و يخرج من أصل ماله مقدماً على الديون و الحقوق الإلهيه و الوصايا و المواريث فيقدم ماء الغسل أو قيمته و كذا خليطاه و كافور الحنوط و الكفن و قيمه أرض الدفن و لو توقف على

شرائها، و أجره الأعمال مع فقد المتبرع و ما يندفع به المانع من ظالم أو غيره كل ذلك في ما يكون بقدر الواجب.

و أما المستحب فلا يخرج إلّا تبرعاً أو من الثلث مع الوصيه به، و يجب بذلها جميعاً للمملوك و الزوجه الدائمه غير الناشزه، و الأحوط عدم الفرق، و لا- يجب بذل غير الواجب و لو أوصت به أُخرج من ثلثها و لو عسر الزوج عن بذل الواجب أُخرج من أصل مالها و يرجع به وارثها على الزوج بعد إيساره و لو لم يكن للميت مال و لا باذل جُهَّز من بيت المال أو الزكاه على الأقوى و يجب على المكلفين فعل ما يجب عليهم قبل حصول الفساد لبدنه أو حصول ما يُظن مانعته عن القيام بواجبه أو مضى زمان متجاوز للعادات بحيث يعدّ تهاوناً في أمره، و يستحب تعجيله فوق ذلك ففي الخبر النبوي (لا يُنتظر بمن مات نهاراً ليلٌ و لا بمن مات ليلاً نهاراً)) و عنه (صلى الله عليه و آله و سلم) (إذا مات أول النهار فلا يقبل إلّا في قبره)) و يستثنى من ذلك أمور منها:

الانتظار به لمصالحه كطلب المكان الموافق أو السرير أو الكفن الجيد أو الحنوط الكامل أو الماء المشرف فإنه ربما يرجح لها التأخير ما لم ينته إلى فساد و نحوه.

و منها ما لو كان التأخير لخوف عليه من نبش أو إحراق أو تمثيل أو هتك حرمه بجعله غرضاً للنشاب أو ملعبه للصبيان أو نحو ذلك، أو لخوف عليه من شدائد الآخرة و هو أولى من الأول بالملاحظه فينقل إلى مشاهد الأئمه (عليهم السلام) أو من مشهد إلى أفضل منه و ربما يلحق بذلك مقابر الأولياء و الشهداء بل مقابر المؤمنين و يجوز حينئذ نقله كلاً أو بعضاً

لحماً منفرداً أو مجتمعاً مع العظم بعد الدفن وقبله، ولا بأس بشقِّ بطنه و التمثيل به إذا توقف النقل عليه، و الأولى فى الشهيد دفنه فى محلّه.

و منها ما لو سُكِّ فى موته لعروضه فجأه بإغماء أو دهشه أو حرق أو غرق أو صعق أو غلبه بخار أو نحوها فيُنظر به أحد الأمرين: أما يقين الموت لمجموع علامات أو أمارات به كحدوث الرائحه و انخساف الصدغين و ميل الأنف و امتداد جلده الوجه و انخلاع الكف من الذراع و استرخاء القدمين و تقلص الأنتيين إلى فوق و تدلى جلدتهما و زوال النور عن بياض العين و سوادها و زوال حركة النبض و انتفاخ البطن و اصفرار بالبدن إلى غير ذلك، أو انتظار ثلاثه أيام مع الليلتين المتوسطتين فقط على الأقوى و الكسر يُجبر من الليله الرابعه أو يومها على الأصح.

و منها لو كان مصلوباً فإنه يجوز أن يؤخر ثلاثه أيام لتعتبر به الناس و لا يزداد على ذلك.

و منها أن تكون حاملاً و فى بطنها ولد حى فإنه يجب التأخير حتى تشق بطنها من الجانب الأيسر و يخرج منها ثم يخاط و يؤتى بالأعمال و نحوه ما لو كان مبتلعاً لمال ضار و فى الجواز مطلقاً إشكال، و لعلَّ الشق هنا من وسط البطن أولى، و لو كان الولد ميتاً فى بطنها و هى حيه فيقطع و يخرج من فرجها قطعه قطعه، و المتولى لتلك الأعمال فيما يتوقف على النظر إلى العوره و مسّها من جاز نظره إليها أو مسه إياها كأحد الزوجين مع قابليتهما للقيام بذلك و فى غير ذلك يقدم المماثل ثم المحرم فإن تعذر الجميع تولاه غيرهم للضروره ثم ما كان من غير العبادات التى يعتبر

فيها نيه القربه يصح وقوعها من أى متولّى كان مؤمناً أو غيره بالغاً أو لا عقلاً أو لا بأذن الولي و بدونه و إن فعل حراماً بالمباشره فيما فيه الولايه. و أما ما كان من العبادات فلا يتولى شيئاً منها سوى المؤمن العاقل البالغ مع إذن الولي فيما له ولايته و إن وقع من المميز صحّ، و لم يسقط تكليف المكلفين إلّما مع الاطلاع الباطني، و اشتراط العوض لا يفسد شيئاً من القسم الأول و إن خلا الفعل عن نيه القربه إلّما إن الاشتراط و الأخذ في الواجب محذور، و في قسم العبادات كالغسل و الصلاه و الذكر و القراءه و الدعاء لا مانع من اشتراطه و أخذه على المندوبات منها أو من أجزائها أو مقدماتها و لا ينافي التقرب، و أما الواجب منها فيحرم فيه الشرط و الأخذ إلّما إن أخذ المال حراماً متقدماً أو متأخراً لا ينافي قصد القربه إلّما أن يُعلم عدم إرادته التقرب و أنّي لنا بذلك و أفعال المسلمين تبنى على الصحه؟! و أما لو كان الدفع على وجه الهبه فلا بأس به على كل حال و لا يجب الفحص عن حال ميت وضعه المسلمون للصلاه أو أرادوا دفنه في أنه غُسل أو لا، كفن أو لا، حنط أو لا، بل البناء على الصحه و يسقط بذلك التكليف عن المكلفين.

المبحث الخامس: تغسيل الأموات

إشاره

و فيه فصول:

الفصل الأول: في بيان أجره و ثوابه

و فيه أجر عظيم و ثواب جسيم فعن النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) أنه قال: (من غسل مؤمناً فادى فيه الأمانه كان له بكل شعره منه عتق رقبه و رفع له مائه درجه))، فقليل له و كيف يؤدي الأمانه؟ فقال (صلى الله عليه و آله و سلم): (يستر

عورته و شَيْنَه و إن لم يفعل حبط أجره و كشفت عورته فى الدنيا و الآخرة)) و عن الباقر (عليه السلام) (فيما ناجى موسى ربه أن قال: ما لمن غسل الموتى؟ قال: اغسله من ذنوبه كيوم ولدته أمه). و عن الصادق (عليه السلام) إنه قال: (مَنْ غَسَلَ مُؤْمِنًا فَادَى فِيهِ الْأَمَانَةَ غُفِرَ لَهُ) فَسُئِلَ عَنِ الْأَمَانَةِ فَقَالَ: (أَنْ لَا يَخْبَرَ بِمَا يَرَى).

الفصل الثانى: الفاسل

يجب كفايه على كل مكلف مؤمن أو مخالف أو كافر و إن لم يصح إلّا من المؤمن مع الاستئذان من الولي العرفى إن كان تغسيل من يجب تغسيله من مؤمن مماثل أو مرتبط بعلقه المُلحِك مع عدم إباحه البضع لغير المالك أو بعلقه الزوجيه و لو بعد انقضاء عدّه الوفاه أو التحليل أو المحرميه أو من لم يزد سنه عن ثلاث سنين، و لا يصح من غير المؤمن إلّا

مع التعذر فيؤمر النصرانى و النصرانيه بغسل بدنهما و تغسيل مماثلهما فيكون الغرض التعبد بالصوره و يؤمران بالتجنب عن إصابتها الماء أو بدن الميت إن أمكن و يسرى الحكم إلى اليهودى بل و إلى المخالف لأهل الحق إلّا فى لزوم غسل البدن قبل التغسيل فإنه لا يلزمه ذلك على الأقوى، و لو ارتفع العذر قبل الدفن أُعيد الغسل، و لا يصح من غير المكلف إلّا أن يكون مميزاً على الأصح فيصح و لا يرتفع الوجوب على الناس لعدم إمكان الاطلاع الباطنى، و أصل الصحه هنا غير جار و لو تعذر الانتظار و لم يحضر سوى غير المماثل من الأجانب دفن بلا غُسل مع الإتيان بالأعمال الباقية، و كذا مجهول الحال كالخثى و الممسوح و الأبعاض المجهول أصلها، و لو تولى غير القابل صبّاً أو تقليباً و كان

القابل هو الغاسل لإجرائه الماء لم يكن بأس و لو انعكس فسيء، و يصح من الحائض و الجنب و إن كان مكروهاً، و يجب حبس نظره عن النظر و بدنه عن اللمس فيما يحرم نظره إليه و لمسه و شرط استئذان الولي فيه، و يجب أن لا يكون له مانع شرعى من معارضه واجب مضيّق و إن كان صحيحاً مع المعارضه.

و يستحب أن يكون أميناً، ثقته، بصيراً بالعمل و هو جار في كل عمل، و أن يتوضأ قبل الغسل أو يغتسل و مع الجنابه يتوضأ ثم يغسل و أن يغسل يديه إلى المرفقين بعد الفراغ، و إن يقدم المماثل على غيره ممن يجوز مباشرته، ثم الزوج على غيره، و لو اشتركا في الغسل مجتمعين أو مرتبين كان حال كل منهما كحال الغاسل، و الصاب و المقلب دفعه إن اختص أحدهما بقصد إجراء الماء فهو الغاسل كما لو تلقى المقلب الماء من الصاب فأجراه فإنه يكون هو الغاسل و إلّا فالصاب، و لو اشتركا في الإجراء كانا معاً غاسلين.

الفصل الثالث: من يجب على الناس تغسيله

إنما يجب تغسيل الميت بعد برده إذا كان مؤمناً أو من بحكمه و لو سقطاً بلغ أربعة أشهر فما زاد أو أبعاضه الملحقه به في الحكم، و لا يُغسَل كافر و لا مخالف و لا شهيد قُتِل في المعركة بين يدي الإمام و لم يُدرَك و فيه رمق الحياه جنباً كان أو لا، و لا مستوجب القتل بحد أو قصاص و قد اغتسل من قبل بأمر الحاكم أو من قبل نفسه غسل الأموات مشتملاً على شرائطه لا غسلًا واحداً على الأقوى، و لو اتفق موته بعد ذلك الغسل بسبب آخر غُسل جديداً و لو كانت عليه أغسال متعدده

أجزاء ذلك الغُسل عنها كغُسل الميت و لو بقى حياً أعادها و لا من يُفسد الماء بدنه و يبعث على تسليخ جلده و تناثر لحمه و لو اختلط بما يجب تغسيله غُسل الجميع، و لو اشتبه كسقط أو بعض جُهل حالهما قوى الوجوب، و ذات الحمل إذا مات حملها فى بطنها غُسل على حالها، و إن خرج منه بعض و بقى بعض فى بطنها احتمل جعلها معه كميت واحد فيغسل الخارج تبعاً لها و لا حاجه إلى إخراجها و الأحوط الإخراج، و لو كان الماء متعذراً أو غير ممكن الاستعمال للبروده أو غيرها أو كان استعماله يفسد البدن و يسلخه و يبعث على تناثر لحمه رجع إلى التيمم و يجزى تيمم واحد عن الأغسال الثلاثة، و الأحوط الإتيان بثلاث تيممات بثلاث نيات يقصد بكل واحد البدليه عن واحد و برايع احتياطاً بقصد البدليه عن المجموع، و صورته على نحو تيمم الجنب من الضرب بكفيه مره يمسح بها وجه الميت و مره يمسح بها كفيه و مع ذهاب بعض محال المسح و بقاء بعض يقتصر على مسح البعض الباقي و لو لم يكن منها شىء سقط التيمم، و الأحوط المسح عليه ثلاثاً عوض المسحات الثلاثه كما سيجىء بيانها، و لو جمع بين ميتين أو أموات أو أعضاء منفصله من أشخاص متفرقه فى صب واحد فلا بأس، و لو جمع بين ما له تغسيله كمحرم و شبهه و بين غيره صحَّ فى الأول إن لم تسر النجاسه إليه و فسد فى الثانى، و متعلق الغسل إنما هو الظاهر فلو غُسل ثم كشط فظهر الباطن لم يجب غسله، و لو كشط قبل إجراء الماء دخل الباطن فى حكم الظاهر، و يجب استيعاب الشعر و ما تحته بالماء و ليس حاله كحال الوضوء و غسل الجنابه و باطن العين و الأنف و الأذن و ثقبهما و باطن

الأظافر من البواطن، و يجب استيعاب تمام ظاهر البدن بحيث لا تبقى شعره منه أو مقدارها إلّا و قد جرى عليها الماء، و لو كان شخصان متغايران على حقّ واحد و مات أحدهما فإن أمكن قطعه و إجراء الأحكام عليه و جب، و إن خيف على الحي من التلف بقطعه أبقى، و هل يجب ما عدا الدفن من الأحكام عليه؟ فيه وجهان، و كذا كل ميت حصل المانع من دفنه و القول بالوجوب فى هذا القسم أقوى.

الفصل الرابع: فى ماء الغسل

و مياه التّغسيل ثلاثة:-

أولها: ماء السدر و يُراد به ماء وضع فيه شىء من السدر بحيث يصح فيه إطلاق اسم ماء السدر عليه دون ما لا يلحظ عرفاً كالقليل جداً و لا حدّ له بوزن و لا بعِدُّ ورق. نعم لا- يبعد أن يقال أن الأفضل فيه رطل و نصف بالعراقى و دونه رطل ما لم يخرج الماء عن اسمه، و الرطل عبارته عن ثمانية و ستين مثقالاً و ربع صيرفيه، فالرطل ينقص عن الأوقية العقارية و هى عبارته عن خمسة و سبعين مثقالاً صيرفياً بستة مثاقيل و ثلاثة أرباع صيرفيه، و نسبتته إلى الأوقية البقالية التى عبارته عن مائة مثقال صيرفيه ثلاثة أخماس و ثمانية مثاقيل و ربع الرطل و نصفه مائة مثقال و مثقالان و ثلاثة أثمان مثقال صيرفيه، و لا يشترط فيه بقاء الرائحة، و الأحوط اعتبارها و لا يقوم غيره مقامه لا اختياراً و لا اضطراراً.

ثانيها: ماء الكافور و هو طيب معروف يؤتى به من الهند فى الأصل أحمر و بيضٌ بالعمل، و يكفى منه ما يحصل به صدق الاسم حتى يقال ماء الكافور، و لا اعتبار بالذره و نحوها و لا حد له قلّة و لا كثرة، و لا يقوم

مقامه شىء من طيب أو غيره مع إمكانه و عدمه، و يشترط فيه بقاء الرائحة على الأقوى، و فيه و فى الصدر أيضاً أن يكونا مباحين فلا أثر للمغصوبين و لو تعقب رضا المالك فى وجه قوى.

ثالثها: ماء القراح كسحاب و يُراد به هنا ماء لم يمازجه شىء من الخليطين ممازجه تبعث على إضافه الماء إليهما و لا بأس بحصول شىء منهما لا يبعث على صحه الإضافه فلا مانع من وضع ماء القراح فى إناء كان فيه أحدهما و لم يبق فيه شىء منهما يبعث على صدق اسمهما و إن كان خلاف الاحتياط، و لا يضّر دخول خليط غيرهما مع بقاء اسم الماء عليه. و لو تعذر الخليطان أو أحدهما لتمام الأعضاء أو لبعض أجزائها أو لجزء منه لعدم القيمه و الباذل أو خوف الفساد أو الإهمال بالتأخير و جب استعمال ماء القراح فى مقام العوز و لو لم يكن من الماء إلّا ما يكفى لأحد المياه الثلاثه و وجد الخليطان قدّم ماء الصدر على غيره فإن لم يكن فالكافور على القراح فى وجه قوى، و لو حصل من الخليط ما يكفى عضواً أو بعض عضو و الماء لا يفى إلّا لغسل واحد احتمال وجوب الخليط مقدماً للعضو السابق بالماء السابق فيغسل الرأس بماء الصدر و الجانب الأيمن بماء الكافور و لأيسر بماء القراح، و يحتمل الرجوع إلى ماء القراح و إلغاء الخليطين، و لعلّ الأول أقوى و لو حصل من الخليطين ما لا يبعث على صحه الإضافه قوى و وجوب وضعه، و يشترط فى المياه الثلاثه طهارتها فلو انكشف نجاستها بعد الغسل غُسل أولاً ثم غُسل، و إباحتها ما لم يكن من المياه المتسعه و لم يكن الغاسل و الميت غاصبين فإنه يجوز فيه حينئذ، و إطلاقها فمتى خرجت عن صدق اسم

الماء المطلق عليها و لو بسبب أحد الخليطين لم يجز استعمالها، و أن يكون من المياه التي لا-تتفاعل بملاقاه النجاسه كالماء الجارى و الكر و نحوهما فيما لو غسل ارتماساً فإنه لو أريد ذلك لزم أن يوضع أحد الخليطين على ماء معصوم فيؤتى بحكمه ثم يوضع الخليط الآخر على آخر و يؤتى بعمله ثم يرمى ثالثه فى الماء القراح، و الأحوط الاحتراز عن كونه من مجمع ماء غسله الجنب أو مجمع ماء الاستنجاء مع أن الأقوى فى الأخير المنع.

و يستحب نزاهتها من الأقدار و كونها من المياه الشريفة كماء الفرات أو المياه النابعة فى الأماكن المشرفة و خلوها من شبهه النجاسه.

و يكره الحار منها ما اكتسب الحرارة من نار أو غيرها و إرسالها فى الكنيف أو بالوعه مُعدّه للنجاسه، و لا يجب على الناس بذلها أو بذل الخليطين أو بذل قيمتهن إلّا لزوجه أو مملوك، و إنما الواجب عموماً القيام بالأعمال البدنيه و لو قيل بوجوب بذل أسباب التجهيز للوالدين لم يكن بعيد.

الفصل الخامس: فيما يغسل فيه أو عليه أو منه

فيما يغسل فيه أو عليه أو منه من مكان أو ساجه أو نحوهما، و يشترط إباحه المكان أرضاً و هواءً. فلا يصحّ فى مكان مغصوب فى نفسه أو فى هواه ما لم يكن من الأرض المتسعه، أما فيها فيصحّ ما لم يكن الغاسل أو الميت غاصباً. و إباحه ما يوضع عليه من أخشاب أو باب أو نحوهما و إباحه الأوانى التى يغسل بها أو منها و مجارى الماء فى وجه قوى و مع الحمل لا بأس بذلك كلّهُ، و يلزم ضمان القيمة و الأجره. و يستحب جعله تحت ظلال و غسل الأوانى بعد الفراغ من كل من الغسلتين من أثر

الخليطين و اختيار المكان الشريف الذى لا مانع من تلويثه بالنجاسه السالم من القذارات و بذل الجهد فى إكرامه و احترامه.

الفصل السادس: حقيقه الغسل

الغسل عباره عن مجموع ثلاثه أغسال كل واحد منها على نحو غسل الجنابه: ترتيباً أو ارتماسياً.

أما الارتماسى فيعتبر فيه ثلاثه ارتماسات بثلاثه مياه مع ثلاث نيات يقارن بهن الكون تحت الماء كل واحده عن غسل، و الأحوط تقديم النيه الجامعه.

و أما غسل الترتيب فهو عباره عن ثلاثه أغسال بثلاثه مياه بثلاث نيات يقارن بهن الشروع بالرأس و لا مانع من التقديم حين الشروع فى المقدمات، و الأحوط تقديم النيه الرابعه و هى النيه الجامعه.

أولها: بماء السدر ممروساً أو مسحوقاً لتحقق إضافته إليه مبتدئاً بالرأس حتى تمامه إلى أسفل الرقبه ثم الجانب الأيمن و هو نصف البدن الأيمن من أسفل الرقبه حتى يتمه إلى باطن القدم الأيمن، ثم بالجانب الأيسر و هو نصف البدن الأيسر حتى يتمه إلى باطن القدم الأيسر و العوره و السره يكرر غسلهما أو ينصفهما و يلزم إدخال بعض أجزاء الحدود ليحصل يقين الترتيب.

ثانيها: بماء الكافور على ذلك النحو و يكتفى بالمسمى مع صدق الاسم، و ورد قدر نصف حبه.

ثالثها: بماء القراح كذلك مرتباً لها فلو قَدَّم مؤخرًا أو أَّخَّر مقدماً من غسل على غسل أو عضو على عضو عمدًا أو سهواً أعاد على

المؤخر و يجتري بما صنع فيما حقه التقديم مع السهو أو العذر. و أما مع العمد و عدم العذر فيلزم إعادتهما معاً، و لا ترتيب بين أجزاء الأبعاض الثلاثة فلو ابتدأ بالقدم قبل ما يلي الرأس جاز و لا موالاه بينها و لا بين أجزائها فلا يضر الفصل و لو مع الجفاف، و لو أتى ببعض الأغسال ترتيباً و ببعض ارتماساً لم يكن بأس، و كذا لو رتب رامساً لبعض الأعضاء دون بعض و لو كان عليه حال الحياه أغسال سقط اعتبارها و اجتزأ بغسل الأموات عنها، و بتيته عن نيتها، و لو وضع تحت المطر أو تحت ميزاب أو نحوه و أتى بشرائط الغسل أجزاء ترتيباً في مقام الترتيب و ارتماساً في مقام الارتماس من دون احتياج إلى المباشرة، و لو فقد ماء الغسل أو غسلين لزمه تيمم واحد فيهما أو في الأخير تيممان، و الأحوط إضافة التيمم الجامع و لو وجد ماء يكفى للبعض أتى بالممكن فإن قصير عن الغسل الواحد أضيف التيمم و أن وفى به فالأحوط الجمع بينه و بين التيمم، و يجب قبل الشروع فيه غسل النجاسه عن البدن كله، و أما إزاله الحاجب عن وصول الماء فعن كل محل عند إرادته غسله، و الأولى دفعه عن تمام البدن قبل الشروع و ستر العوره مع حضور من لا يجوز له النظر إليها، و لا يوثق بحبس بصره عنها من غاسل و غيره بل الأحوط سترها مطلقاً كما أن الأحوط تغسيل المحارم بل الزوجه من وراء الثياب و إن كان الاحتياط فى الأول أشد، و تطهر كل من الثياب و الخرقه تبعاً لطهاره بدن الميت و يطهر بدن الغاسل و ثيابه التى باشر بها على إشكال، و لا شك فى طهاره يده التى باشر فيها و إنما التأمل فى غيرها، و يشترط فيه النيه من الغاسل متحد أو متعدد مع الاشتراك و التوزيع فيجب النيه من

الجميع ملاحظاً في فعل البعض إتمام الغير، والأقوى فيه كغيره من العبادات عدم اشتراط نيته الوجه و عدم منافاه نيته القطع، و يجىء فيه ما مرّ في مبحث نيه الوضوء من حكم الضمائم وغيرها. و يستحب الاستقبال به حال التمسيل في ابتداء وضعه و بعد تمام غسله و في أثناءه مع القطع لاستراحه أو غيرها، و وضعه على ساجه و نحوها، و جعل موضع الرأس أعلى من موضع الرجلين و تليين الأصابع و المفاصل برفق إن أمكن و تغسيه تحت الظل و وضوء الغاسل ثلاث مرات قبل كل غسل وضوء، و نزع الثوب و شبهه من الأسفل و لو بالفتق و لا مانع من جهه حق غريم أو يتيم أو وصيه، و طريق الاحتياط غير خفى، و توصيه مره واحده من غير مضمضه و استنشاق قبل الغسل و تجريده و وضع خرقة على عورته فيما لم يكن الغسل مطلوباً فيه من فوق الثياب، و قيل برجحان الغسل من وراء الثياب مطلقاً أو التمسيل بالحميدات و هى أوانى الكبار و غسل يدي الميت إلى نصف الذراع، و روى إلى نصف المرفقين و الفرجين ثلاثاً قبل كل غسل من مائه، و غسل الرأس ستّاً في كل غسل لكل شق منه غسل مستقل، و غسل الجانبين في كل غسل ثلاث فيكون المجموع أربعاً و خمسين غسله بصب الماء تكاثراً، ثم غسل الكف قبل كل غسل مره و غسل اليدين إلى المرفقين و غسل الفرج ثلاثه ثلاثه قبل الشروع في الغسل بماء السدر مع الحرص (١)، و غسل الرأس بالسدر و غسله بالخَطْمِ (٢) و الغسل التام برغوه السدر و به مع الحرص

١- الشنان التي تغسل به اليدين بعد الطعام.

٢- ضرب من النبات يغسل به الرأس.

أخرى فتكون الأغسال خمسه و الغسلات الزائده إحدى عشر غير إنّ عمل غير المألوف فى النفس منه شىء .

و يستحب أن لا- يقطع الماء من غسل العضو حتى يتمه و أن يجعل مع الكافور فى الغسل و الثانيه شيئاً من الذريره و هى فتات قصب الطيب يجرء به من الهند و قيل مطلق الطيب المسحوق و قيل أخلاط من الطيب من اليمن، و قيل حبوب تسبه حب الحنطه، و قيل نبات طيب، و قيل الورد و قيل الزعفران و قيل غير ذلك، و تركها للخلاف فى حقيقتها أحوط، و إكثار الماء إذا بلغ الحقوين و وضع خرقة على يده حال الغسل، و قد يجب لغسل العوره إذا وجب على من ليس له مسها، و وقوف الغاسل عن أحد جانبيه و لا يركبه و لعل الأيمن أولى، و إمرار اليد على البدن و دلکه بها أو ما يقوم مقامها و مسح بطنه قبل كل من الغسلات من الغسلين الأوليين دون الثالث و خصوصاً ثلثه الغسل الثالث دون الجبلى خوفاً من إجهاضها، و تنشيفه بثوب بعد الفراغ و أن يدعوا الغاسل له فعن أبى جعفر (عليه السلام) (أَيُّمَا مُؤْمِنٍ غَسَّلَ مُؤْمِنًا فَقَالَ إِذَا قَلْبُهُ: اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا بَدَنَ عَبْدِكَ الْمُؤْمِنِ، وَ قَدْ أَخْرَجْتَ رُوحَهُ مِنْهُ وَ فَرَقْتَ بَيْنَهُمَا فَعَفُوكَ عَفُوكَ إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبَ سَنَةِ إِلَّا الْكِبَائِرَ) وَ عَنِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) (مَا مِنْ مُؤْمِنٍ يَغْسِلُ مُؤْمِنًا وَ يَقُولُ وَ هُوَ يَغْسِلُهُ: رَبِّ عَفُوكَ عَفُوكَ إِلَّا عَفَى اللَّهُ عَنْهُ).

و يكره إقعاده و وضع الغاسل له بين رجليه، و حلق رأسه و عانته و نتف إبطه و قص شاربه أو شىء من شعره أو شىء من أظفاره و تنظيفهما من الوسخ و الإكثار من تنظيف بدنه، و ربما حرم إذا بلغ حدّ

الوسواس و قله الاكتراته به و الملل، و لا يغسل الشهيد صغيراً أو كبيراً رجلاً أو امرأه مقتولاً بحديد أو غيره قتله بسلاحه أو غيره و لا للمقتول حداً مع تقدمه كما مرّ.

المبحث السادس: التحنيط

يجب تحنيط من كان من المؤمنين و من يلحق بهم مُحلماً غير مُحرم و لو معتكفاً أو معتده عدّه الوفاء وجوباً كفاً على جميع المكلفين من غير توقف على إذن إن كان ولياً مع الاستئذان إن لم يكن.

و أما المُحرم فلا- يقرب إليه الحنوط و لا- يجرى عليه من حكم المُحرم سوى ذلك، فلا يكشف رأسه و لا يتجنب الكون تحت الظلال و لا المخيط و نحوها، و الأبعاض تلحق الأصل في الحل و الإحرام، و السقط من المحرمه بحكم المُحل و البعض أن قطع حال الحل أُلحق بالحل، و إن أحرّم بعده و العكس بالعكس، و في كيفية تحنيط الأبعاض كلام يأتي في محلّه، و يُجزى منوياً أو لا- من أى فاعل كان، و لا- يشترط فيه إباحه مكان أو إناء. نعم يشترط طهارته و إباحته و بقاء رائحته و لو فعل بأجره صح و حرمت الأجره إلّا أن تُجعل على مستحباته، و يختص بالكافور و لا يقوم غيره مقامه مع إمكانه و عدمه، و وقته بعد الغسل فلو قدم عليه أعيد بعده، و يجرى في من قُتل حداً أو قصاصاً حنوطه المقدم على قتله إن كان و إلّا أوتى به، و إنما يجب الفعل دون بذل المال إلّا للزوجه أو مملوك و يخرج هو أو قيمته من أصل المال مال الميت مقدماً على الديون و غيرها كجميع المائيات المتعلقة بواجب التجهيز، و مستحبه لا يخرج من المال إلّا مع الوصيه به فيخرج من الثلث و يجرى مسماًه.

و يستحب المحافظه على الدرهم و هو نصف مثقال صيرفى و ربع عُشره ثم و أفضل منه المثقال الشرعى و هو عباره عن الذهب العتيق الذى هو ثلاثه أرباع المثقال الصيرفى، و أولى من ذلك أربعه دراهم عباره عن مثقالين و عُشر مثقال بالصيرفى، و أولى منه أربعه دنانير عباره عن ثلاثه مثاقيل صيرفيه، و أولى منه ثلاثه عشر درهما عباره عن تسعه دنانير و ثلث دينار و هى سبعة مثاقيل صيرفيه، و هذا منتهى الفضل و هو خاص بالحنوط و كافور الغسل خارج عنه و الاعتبار بالدنانير أضبط.

و يستحب خلطه بالتربه الحسينيه و سحقه باليد فإن لم يتمكن على سحقه لها فيفريها و يكره خلطه بشىء من الطيب سوى الذريره المسماه فى اللغه قُمحه - مضمومه القاف مفتوحه الميم مشده - كحب الحنطه فى اللون و الشكل و الأحوط تركها لاختلافهم فى معناها كما مرّ.

و يجب سحقه و وضع شىء على المساجد السبعه و الاحوط مسحها أو الجبهه مقدمه مع التعارض على غيرها و يتخير فى اختيار ما يشاء مما عداها و لا يجب استيعابها إذ المدار على ما يسمّى تحنيطاً. و يستحب إلحاق الصدر و وسط الراحتين و الرأس و اللحيه و باطن القدم و معقد الشراك و طرف الأنف و اللبه و هى المنخر موضع القلاده و الفرج. و يكره فى العين و المنخر و الفم.

المبحث السابع: الكفن

يجب تكفين كل من وجب تغسيله من مؤمن أصلى أو تبعى أو ملحق به من سقط بلغ أربعه أشهر أو بعض يلزم تغسيله، ولا يعتبر فيه نيء ولا فاعل مخصوص، ويُحرّم أخذ الأجره على واجبه وإن صح معها، وتحل على مندوبه والولى أولى به وهو مرتب على التغسيل مع إمكانه، ولا ترتيب بينه وبين التحنيط والأولى تأخيره عنه.

ويستحب إعداده حال الصحة فضلاً عن المرض كغيره من مقدمات التجهيز لقوله (عليه السلام) (من كان كفنه معه فى بيته لم يكتب من الغافلين و كان مأجور كلما نظر إليه) و يخرج كغيره من واجبات التجهيز من أصل المال مقدماً على الديون والوصايا والمواريث، و يؤخذ من بيت المال إن لم يكن للميت مال، و يستحب بذله فيه أجر عظيم لقول الباقر (عليه السلام) (من كفّن مؤمناً كان كمن ضمن له كسوته إلى يوم القيامة) و ظاهره إرادته البذل دون الفعل، و يجب بذل الواجب منه كغيره من واجبات التجهيز للمملوك، و لا يجب فى المبعوض على المولى إلّا ما قابل جزء الرق فإن وفى بجزء من الواجب معتبر و لو بمقدار ستر العوره من الكفن مثلاً- لزم و إلّا فلا، و الأحوط الإتيان بالممكن و كذا يجب بذله للزوجه الدائمه المطيعه حره كانت أو أمه، و الأحوط إلحاق المتعه و المطلقه الرجعيه و الناشزه بها و لو كان مُعسراً أو ممتنعاً أخذ من مالها و يرجع به عليه و المقتول فى المعركه بين يدي الإمام (عليه السلام) و لم يُدرك و به رمق و لم يكن مجرداً يدفن بشيابه و لا ينزع منها سوى الفرو و ما أشبه مما يتخذ من الجلود و الخف و القلنسوه و المنطقه إلّا إذا يصيبه منهن دم

فإنه يَدْفَنُ معه، و في إلحاق العمامه بهن قوه دون السراويل، فإن الظاهر إنه يَدْفَنُ معها كسائر الثياب خلافاً لبعضهم، و تُحَلُّ الأزرار و العقد منهن. و المقتول بحدّ أو قصاص يكتفى بكفنه السابق إن كان.

و المفروض منه ثلاثه أثواب مئزر و قميص و لفافه توضع للفافه ثم يوضع عليها القميص ثم يوضع عليه المئزر ثم يوضع عليها الميت ثم يلف عليه فيكون الماس للبدن هي المئزر و القميص فوقه و اللفافه فوقهما و إذا تعذر حصولها مجتمعاً اقتصر على الممكن من اثنين أو واحده، و لو دار بين الآحاد قدمت اللفافه لشمولها البدن ثم القميص لأنه اشمل من المئزر ثم المئزر و إذا تعذر الجميع اقتصر على الممكن من الساتر للعبوره مقدماً للأشمل على غيره، و لو دار الأمر بين العورتين كان القبل مقدماً في وجه قوى. و يشترط فيهن أن يكون كل واحد منهن ساتراً لا يحكى بما تحته، و في اللفافه أن تكون محتويه على تمام البدن و تزيد عليه من الطرفين بما يمكن شدّه حتى يتم سترها، و في القميص المنكبين إلى نصف الساق، و في المئزر ما يستر السرّه و الركبه، و الأقوى الاكتفاء بساتر ما بين الحقوين إلى الركبه ثم الأقوى في هذين يجب الطول اعتبار صدق الاسم عرفاً، و عرضاً الاحتواء الذي يتحقق به المصداق العرفي من جانب العرض و لو بخياطه و إن كان الأفضل في المئزر أن يكون محتويّاً على ما بين الصدر و القدم و في القميص من المنكبين إليه و في العرض أن يحصل الستر بمجرد اللف لإحدى الحاشيتين على الأخرى من دون حاجه إلى الخياطه.

و يستحب لف الأيمن على الأيسر، و يشترط فيه إباحته و ستر كل

قطعه منه و أن يكون من الثياب المعتاده دون ما يُتخذ من نبات و نحوه، و إن يكون مما تصح صلاه الرجال فيه، فلا يجوز فى الحرير المحض و لو مع الاضطرار، و يقوى الجواز بالمكفوف لا سيما إذا نقص عن أربعة أصابع و المُعَلَّم و المخلوط و المَحِيْط به و ما لا يُتَم الصلاه وحده، و لا يجوز الذهب و لا المذهب و لا جلد غير مأكول اللحم و شعره و ما اتصل به شىء منه مما لا يصح الصلاه به، و لا بأس بما كان من إنسان أو حيوان صغير و لا المتنجس بغير المعفو عنه، و الظاهر عدم جريان العفو هنا، و الأحوط ترك التكفين بالجلود مطلقاً و يجب غسل النجاسه منه إن حصلت قبل الدخول فى القبر و عُلِم بها. و أما فى القبر فحكمها القرض كما سيجىء.

و يستحب التكفين بما كان تعبد لله به من صلاه أو إحرام أو نحوهما. و يستحب أن يزداد فيه حبره حمراء غير مطرزه بالذهب و لا بالحرير و مع عدم الحبره يؤتى بالممكن و مع عدمها يجعل غيرها بدلها و هى كيفيه ضرب من برود اليمن و هو ثوب يصنع باليمن من قطن أو كتان مخطط ثم يستحب أن تكون عبريه- بكسر العين أو فتحها- منسوبه إلى عبره جانب الوادى أو موضع أو ثوب أظفار حصن باليمن أو بلده فيه قريه من صنعاء فإن فُقدت فممن غيرها و خرقة تشتد بها شداً شديداً من الحقوين إلى الرجلين و يخرج رأسها من تحت رجليه إلى الجانب الأيمن و يغمزها فى الموضع الذى لُفَّت فيه.

و يستحب أن يكون طولها ثلاثه أذرع و نصف بذراع اليد المتعارفه و لا اعتبار بذراع الميت فى عرض شبر أو شبر و نصف. و يُزاد للذكر

عمامه، و يكتفى منهما بحصول الاسم، و يكفي فيها أن تُلَفَ على رأسه لفه واحده ثم يدار كل طرف من جانبيه محنكاً به إلى نحو النحر أو الصدر، و للأثني قناع تقنع به، و يجرى ما يتحقق به الاسم عرفاً و لفافه لثديها و لو كانت طفلاً و نمط و هو كساء له طرائق فيكون لفافه ثالثه، و ساوى بعضهم فيه بينها و بين الرجل و أضاف لها بعضهم لفافه رابعه، و لا بأس بالعمل بقول الفقيه الواحد في أمر السنن ما لم يعارضه معارض، و يعتبر في المسنون منه ما يعتبر في المفروض جنساً و شرطاً.

و يستحب أن يكون جديداً و أن يكون من طهور المال و كذا كل ما يستعمل في تجهيزه، و أن يلقي للتبرك على بعض الضرائح المقدسه و الأماكن المشرفه و وضع تراب شريف و غيره من المشرفات فيه، و أن يجعل بين أليته قطن، و أن يحشر دبره مع خوف خروج شىء منه، و ربما ألحق الفرج به، و لو كان في الوارث ناقص أو مانع أو كانت ديون أو وصايا لا تزيد التركة عليها اقتصر على الواجب فيه و في كل مال يدخل في التجهيز ما لم يوص بها فتخرج من الثلث إن أمكن.

و يكره الكتان إلماً أن يكون الخليط من القطن أكثر منه و أفضل الألوان البياض، و يكره السواد و لو تعارضت كراهه الذات و الصفه قدمت مراعاة الذات فأسود القطن خير من أبيض الكتان، و لا يجوز الزيادة على الموظف فيه بقصد المشروعه إلماً أن يلغى اعتبار ما وضع أولاً لخروجه عن الماله لكثرة قذاريته و تلويثه بالنجاسات بحيث لا يمكن تطهيره، و يجب جمع أعضائه المتفرقه و جميع ما تساقط منه من لحم أو شعر أو أظفار أو غيرها فيه، و مقطوع الرأس يشد رأسه على رقبته بعد

الغسل بعد أن يوضع بينهما قطن و يحكم شدّه ثم يكفن، و المجروح يعصب جراحاته تعصيباً محكماً ثم يكفن.

و يستحب للغاسل أن يغسل يديه من العاتق و هو ما بين المنكب و العنق ثم يكفنه.

و يكره خياطه الثوب بثوب، و يستحب إكثار القطن بقبل المرأه حتى قدّر برطل عباره عن ثمانية و سبعين مثقالاً صيرفى و ربع أو رطل و نصف، و يستحب وضع جريدتين من النخل لما روى أنه (يتجافى عنه العذاب ما دامتا رطبتين) و روى إنهما ينفعان المؤمن و الكافر، و روى أن النبى (صلّى الله عليه و آله و سلّم) أنه قال: ((خضروا موتاكم فما أقل المخضرين يوم القيامة)) و فُسّر بالجريدتين. و يستحب أن تكونا رطبتين قدر ذراع أو عظم أو قدر شبر من أوسط الأذرع و الأشبار، و قيل يجرى مقدار أربعة أصابع و يجرى أن يكونا مشقوقتين و تغنى الواحده، و الظاهر اعتبار الرطوبه و المقدار و العدد سنّه فى سنّه، و لعل الغلظ فيهما أولى لبطاء الجفاف فيه و إن لم يكن من النخل فمن رطب السدر ثم من رطب الخلاف ثم رطب الرمان ثم كل شجر رطب كائنا ما كان، و الأولى فى كيفية وضعهما أن توضع أحدهما فى الجانب الأيمن ملتصقه بالجلد من الترقوه و الأخرى منهما بين اللفافه و القميص فى الجانب الأيسر، و إن كانت واحده اقتصر على الوضع الأول، و ليس هذا النحو بلازم و إنما هو سنّه فى سنّه، و روى كيفية أخرى منها: وضع واحده تحت الإبط الأيمن و الأخرى بين ركبته نصف مما يلى الساق و نصف مما يلى الفخذين، و منها وضعهما معاً على الجانب الأيمن فوق القميص و دون

الخاصره، و منها ما ذكره الصدوق واحده عن الأيمن ملتصقه بالجلد من الترقوه و الأخرى على الأيسر عند ورکه بين القميص و الإزار، و كيف كان فالمطلوب وضعهما كيف كان غير أن مراتب الفضل مختلفه فلو وضعت في القبر أو طرحت عليه أفادت.

و يستحب نثر الذريره على جميع قطع الكفن و على وجهه و لو تركت لكثره الخلاف في معناها فلا بأس. و يستحب أن يكتب بتربه الحسين (عليه السلام) أن أمكن و إلّا فبغيرها مقدماً للأشرف فالأشرف، فإن فقدت فبغير التربه فإن فقدت فبالإصبع اسمه و الشهادتين و أسماء الأئمه (عليهم السلام) أو دعاء الجوشن و القرآن بعضاً أو كلاً و كلما يكتب من دعاء أو أسماء أو أذكار فهو حسن و تحسن الكتابه في جميع قطع الكفن، و لعل الحبره و القميص و الإزار و الجريدتين أولى، و روى استحباب كتابه دعاء الجوشن بكافور و مسك في جام و غسله و رشه على الكفن، و ترك المسك أحوط لأن الاحتياط في ترك ما عدا الذريره من الطيب بل تركها أيضاً لكثره الاختلاف في معناها أقرب إلى الاحتياط، و يستحب المغالاه في الكفن فقد روى (أن الموتى يتباهون في أكفانهم يوم القيامة) و إن الكاظم (عليه السلام) كُفّن في كفن ثمنه ألف و خمسمائه دينار عليه القرآن كله، و يستحب خياطته بخيوط منه. و يكره قطعه بالحديد و الأكمام المبتدأه و أما السابقه فلا بأس بها، و بلّ الخيوط التي يخاط فيها بالريق و لا بأس بغير الريق و لعل الأولى حفظه من جميع فضلات الإنسان، و يكره المماكسه في أثمانها، و كتابتها بالسواد و تطيبها بدخان البخور، و ينبغي تخلصها من سائر القدرات، و يستحب وضع الذريره

على الكفن و على الفرج و على الوجه.

و إذا تم تكفينه استحب للأولياء أن يطلبوا الناس لتشيعه ليعود النفع إلى الناس و إلى الميت و إليهم كما فى الخبر، و أن يحضر أربعون رجلاً من المؤمنين و يقولون: (اللهم إنا لا نعلم منه إلا خيراً و أنت أعلم به منا) فإن الله تعالى يقول عند ذلك قد أجزت شهادتكم و غفرت له ما تعلمون و ما لا تعلمون، و عن النبى (صلى الله عليه و آله و سلم) ((إن أول عنوان صحيفه المؤمن بعد موته ما يقول الناس فيه إن خيراً فخير و إن شراً فشر))، و عن أبى جعفر (عليه السلام) (إن عابد كان يُعجب داود (عليه السلام) فأخبره الله أنه مرأٍ فلما مات لم يحضر جنازته فأمر الله تعالى بحضورها فسأل داود عن السر فقال الله تعالى لأنه لما غسلوه قام خمسون رجلاً فقالوا لا نعلم منه إلا خيراً و كذلك لما صلّوا عليه فأجزت شهادتهم)، و يستحب للرجال تشييع جنازه المؤمن و من بحكمه لقوله (عليه السلام) (إن أول تحفه للمؤمن أن يغفر له و لمن تبع جنازته) و عن الصادق (عليه السلام) (من أخذ بقائمه السرير غفر الله له خمساً و عشرين كبيره فإن ربّ خرج من الذنوب)، و عن الباقر (عليه السلام) (أنه كان فيما ناجى موسى ربه أن قال يا رب ما لمن شيع جنازه قال: أوكل به ملائكة من ملائكتى معهم رايات يشيعونهم من قبورهم إلى محشرهم) و عن النبى (صلى الله عليه و آله و سلم) (أول ما يبشر به المؤمن أن يقال له: قدمت خير مقدم غفر الله لمن شيعك و استجاب لمن استغفر لك و قبّل بمن شهد لك) و عنه (صلى الله عليه و آله و سلم) (إن من شيع جنازه مسلم أُعطى يوم القيامة أربع شفاعات، و لم يقل شيئاً إلا قال الملك و لك مثل ذلك). و قد يجب إذا توقف عليه بعض الواجبات و لا حدّ له و ورد إلى ميلين،

و الميل ثلث الفرسخ، و المحافظه أن لا يؤذى المشيعين بالمزاحمه و ربما حُرْم، و أن يرعى حقوقهم و يمكنهم من نوبتهم و أن يقول المشاهد للجنازه: (الحمد لله الذى لم يجعلنى من السواد المخترم)، و غير ذلك من الدعوات المأثوره، و أن يحمل النعش مشيعوه و لا يضعوه على حيوان إلا مع العجز، و أن يكونوا من خلفه و أدنى منه أن يكون على أحد جانبيه.

و يكره تقدمه، و لا بأس بتقدم صاحب النعش، و حرّم بعضهم

التقدم لجنازه غير أهل الحق حذراً من لقاء ملائكه العذاب، و أن لا يبعد عنه كثيراً فيخرج عن حكم التشيع، و أن يحمل أطرافه الأربعة أربعه رجال كل واحد يحمل طرفاً، و أن يدوروا عليه دور الرحى مبتدأ بمقدمه يمينه ثم بمؤخره ثم بمؤخر يساره ثم بمقدمته و لو عكس فلا بأس غير أن الأول أولى، و يغشيه بثوب لا ينبئ عن زهره الدنيا خصوصاً للمرأة، و الطواف به على قبور الأنبياء و الأئمه (عليهم السلام) بل قبور الصالحين و زيارتهم لهم و تبرّكهم بهم، و أن لا يعقد المشيع حتى يدفن مع تهيئه القبر، و أن لا يرجع إلا مع إذن الولي خصوصاً قبل وضعه فى اللحد، و أن يشيع ماشياً لا راكباً إلا فى الرجوع أو طول المسافه فإنه لا بأس بالركوب، و كثره الفكر و الاعتبار و تقليل الكلام، و روى الأمر بترك السلام و تحفى المصاب أو طرح رداثه أو نحوهما مما يدل على أنه مصاب، و القصد فى المشى و أخذ المشيعين أقرب الطرق إلى موضع قبره إلّا لداع، و فى استحباب التشيع لمثل السقط و الأبعاض وجه قوى. و يكره الضرب على الفخذ باليد، و اليمنى على الشمال. و فى الحديث لعن الخامشه وجهها و الشاقه جيبتها و الداعيه بالويل و الثبور و مشى غير

صاحب المصيبة بغير رداء ولا- يبعد تحريمه، و الظاهر تحريم اللطم و الخدش و جز الشعر و شق الثوب على غير الأب و الأخ خصوصاً لموت الولد و الزوج و الظاهر اختصاص ذلك كله حرامه و مكروهه بما كان للحزن على فراق الأحباب أمما ما كان لفقد أولياء الله و أمنائه فلا بأس به، و يحرم قول الهجر، و يكره قول: ارفقوا به أو ترحموا عليه أو استغفروا له، و وضع ميتين فى نعش واحد، و قيل بتحريمه و يقوى فى غير المماثل و من غير المحارم، و فى تمشيته إلى البعضين من ميتين وجهه، و يكره أن يتبع بجمره أو بالنار، و تشيع النساء و حملهن و حضورهن مع الرجال مع المزاحمة و اتباعهن الجنازه و رفع الأصوات و القيام لها إلا أن تكون جنازه يهودى خوفاً من أن يعلو عليه، و يقوى إلحاق مطلق الكفار و لا يبعد إلحاق غير أهل الحق من المسلمين.

المبحث الثامن: فى الصلاة عليه

إشارة

و فيه فصول:

الفصل الأول: فى بيان أجرها

و أجرها عظيم و ثوابها جسيم. فعن النبى (صلى الله عليه و آله و سلم) ((من صلى على ميت صلى عليه سبعون ألف ملك، و غفر له ما تقدم من ذنبه و إن أقام حتى يدفن و يحث عليه التراب كان له بكل قدم نقلها قيراط من الأجر و القيراط مثل جبل أحد)) و عنه (صلى الله عليه و آله و سلم) ((ما من مؤمن يصلى على الجنائز إلا أوجب الله له الجنة إلا من يكون منافقاً أو عاقاً)).

الفصل الثاني: فى المصلى

تجب الصلاه كفايه على كل مكلف و إن كانت لا تصح إلا من مؤمن و شرط الصحه: الأيمان و العقل و البلوغ، فلا تصح ممن فقد إحدى هذه الصفات و لا يجب على من فقد إحدى الصفتين الأخيرتين، كما لا تصح لمن لم يكن ولياً أو مأذوناً منه مع إمكانه، و تصح من المميز و إن لم يكن مكلفاً على الأقوى و لكن لم يسقط بفعلة التكليف الظاهرى عن المكلفين، و تصح صلاه كل من الرجال و النساء و الخنثى و الأحرار و العبيد على مماثله و غيره، و يستحب فعلها مع الإمام و يعتبر فيه الأيمان و العقل و البلوغ و الوحده و التعيين بالاسم أو الإشاره و مع التعارض يقدم الإشاره، و الذكوره لو أمّ ذكوراً أو خناً مشكلات أو مخلوطين بهم أو مشتبهين، و الظاهر اشتراط طهاره المولد و العداله و فى اشتراط قيامه لو أمّ قائمين مع عجزه عن القيام، و طهارته بالماء لو أمّ متطهرين به، و عدم ارتفاع مقامه بما يعتد به على المأمومين و جهان أقواهما العدم، أما الرقيه و الجذام و نحوه و عدم سلامه اللسان من الآفه فلا مانع منها بلا شبه، و تقوم الحائض و النفساء بعد التيمم استحباباً ناحيه عن المصلين مؤتمه أو منفرده، و لو ظهر عدم قابليه الإمام فى الأثناء انفردوا فيما بقى أو ائتمّ بعضهم ببعض و صح ما مضى و لو ظهر بعد التمام مضت و لا يجب فيها إعادته، و لو اختلف المصليان كلُّ يقول كنت إماماً أو كلُّ يقول كنت مأموماً أو اختلفا بأن قال أحدهما كُنا منفردين و قال الآخر كُنا إماماً و مأموماً صحّت و أجزأت.

الفصل الثالث: فى المصلى عليه

إنما يصلى على المؤمن أصاله أو تبعاً أو لكونه بعضاً منه أو مبدأ له كالسقط فى بعض أحوالهما، و يستوى فى ذلك الشهيد و المقتول حدّاً و غيرهما و يجرى الحكم على الأـغلف و المديون المماطل و ما ورد مما يخالف ذلك محمول على التأخير فى الجملة تأديباً، و لا تصحّ على غائب أو مجهول بين أموات حتى يعينه بالاسم أو الإشاره و مع التعارض تقدم عليه و لا بعيد و لا مرتفع أو منخفض أو محجوب لاـ يصدق فيه اسم الصلاه عليه عرفاً و لاـ على مقلوب رجلاه إلى يمين الإمام و لا موضوع على أحد جنبه مستقبلاً للمصلى أو القبلة و يلحظ فى الصدر أعلاه و من الرأس و مقاديمه فى الاستقبال، و لاـ على من خلا عن التمسيل و بدله أو التحنيط أو التكفين و ما يقوم مقامه مع التعذر و لو بوضع شىء سائر للعبوره أو الوضع فى القبر مع الإمكان، و لا على مدفون أكثر من يوم و ليله و لو ملفقين ما لم يخرج من قبره فيرجع إليه حكمه، و لو صلاها ظاناً عدم المانع مما مرّ فظهر خلافه أعاد الصلاه.

و يستحب الصلاه على العضو التام و على السقط المستهل و مطلق الصبى مع عدم البلوغ لِسِتِّ سنين.

الفصل الرابع: كيفية الصلاه

يشترط فيها القيام مستقلاً مع الإمكان فإن تعذر فمعتماً فإن تعذر فجالساً أو راكباً أو ماشياً فإن تعذر فمضطجعاً مقدماً للجانب الأيمن على الأيسر فإن تعذر فمستلقياً.

و إباحه المكان للمصلى و الميت إلّا المتسع فتجوز ما لم يكن المصلى أو الميت غاصباً.

و إباحه اللباس و عدم المانع لكونه حريراً أو ذهباً فى وجه قوى. و الاستقبال و الاستقرار و ستر العوره و وضع الميت مستلقياً و رأسه إلى يمين الإمام، و عدم المانع من صدق اسم الصلاه عليه عرفاً لبعده و غيره، و لا يشترط فيها طهاره من حدث أصغر و لا أكبر و لا خبث فى بدن أو ثوب أو غيرها و لا كون الثوب مما لا يؤكل لحمه و لا كونه من المعتاد و مما يمنع من الصلاه فيه، و يفسدها كلما يخل بصورتها من سكون طويل أو فعل كثير أو ضحك أو كلام أو بكاء أو أكل أو شرب أو قراءه قرآن و كذا أفعال اللعب و اللهو و إن قلّت أو غير ذلك مما يفسد هيئتها و يصرفها عن صدق الاسم لذاته أو كثرته و ما عدا ذلك من منافيات الصلاه لا يقتضى الفساد و لكن الأحوط أن يعتبر فيها ما يعتبر فى الصلاه من الشرائط و الموانع عدا الطهاره من الحدث.

و يستحب الطهاره من الحدث و خصوصاً للإمام و تجزى الترايبه و لو مع التمكن من الماء و الأحوط اعتبار خوف فوت الصلاه مع الناس عليها و على كلّ حال فالمائيه أولى، و وقوف المصلى عند وسط الرّجل و صدر المرأه و يتخير فى الخنثى المشكل الممسوح، و مع اجتماع الجنائز يقدم الرجل الحرّ إلى الإمام ثمّ الرق ثمّ الصبى الحرّ بالغاً سّتّ سنين ثمّ غير بالغها ممن يصلى عليه ثمّ الصبى الرق ثمّ الخنثى البالغه الحره ثمّ صبيتها مرتبه ثمّ الأمه ثمّ صبيتها كذلك ثمّ النساء على هذا التفصيل و لو كان المصلى امرأه قدم الأنثى ثمّ الخنثى ثمّ الرجال على ذلك النحو، و لو

قيل باستحباب تقديم أهل الشرف و الدين من الأموات مرتبين كان حسناً، و المعتبر القرب للإمام أو المنفرد دون المأمومين.

و روى أن المصلوب إن كان وجهه إلى القبلة قام المصلى على منكبه الأيمن و إن كان مستدبرها قام على الأيسر، و إن كان منكبه الأيسر القبلة قام على الأيمن و إن كان منكبه الأيمن إلى القبلة قام على الأيسر و لا بأس بالعمل بها.

و يستحب الصلاة جماعه و لا يشترط فيها عدد و وقوف المأموم و إن كان واحد خلف الإمام إلا فى النساء و العراه فإن الإمام معهم يقف وسطاً بينهم و لو سبق المأموم بتكبيره استجب له إتمام العدد مع الإمام و يجوز له الإتمام منفرداً و لو زاد تكبيره سهواً أو بقصد الذكر فلا تحريم و لا فساد، و مع قصد الجزئية متعمداً يكون مشرعاً عاصياً و إن صحت صلاته، و لو نواها ستاً من الأصل بطلت، و اختيار الصف الأخير عكس الصلاة، و القرب من الجنازه للإمام و المنفرد، و زياده الخضوع و الخشوع و تذكر أهوال المعاد و الاعتبار المسجى بين يديه و إكثار المصلين و نزع الحذاء إلا الخف و إيقاعها فى المواضع المعده و الأماكن المشرفه عدا المساجد فإنها تكره فيها إلا بمكه و وضع الجنائز المتعدده مدرجه رأس كل واحد عند ورك الأخر بشرط أن لا ينتهى الحال إلى أن يكون بعضها خلفه ثم أن بقى منها شىء و وضع صفّاً آخر و هكذا، و يقوم المصلى وسطهن و الأفضل تخصيص كل ميت بصلاه و الابتداء بالأفضل فالأفضل. و صورتها: أن ينوى التقرب بها على نحو ما مرّ مراراً و لو نوى كل من المصلين دفعه فرادى أو مأمومين أو دخلوا فى أثناء الوجوب فى

محل الوجوب فلا بأس بخلاف ما لو أعيد فإنها تكون ندبا ثم يكبر خمس تكبيرات يتشهد الشهادتين بعد الأولى، و يصلى على النبي و آله بعد الثانيه، و يدعو للمؤمنين بعد الثالثه، و يدعوا للميت بعد الرابعه، و يكبر للخامسه و فى المنافق ينصرف على الرابعه. و ينبغى أن يأتى بالمنقول عن الرضا (عليه السلام) و هو أن يكبر و يقول: (أشهد أن لا آله إلا الله وحده لا شريك له، و أن محمد عبده و رسوله، و أن الموت حق و الجنة حق و النار حق و البعث حق و أن الساعه لا ريب فيها و أن الله يبعث من فى القبور) ثم يكبر ثانيه و يقول: (اللهم صلى على محمد و آله محمد، و بارك على محمد و على آل محمد، و ارحم محمداً و آل محمد، أفضل ما صليت و باركت و رحمت و ترحمت و سلمت على إبراهيم و آل إبراهيم إنك حميد مجيد) ثم يكبر ثالثه و يقول (اللهم اغفر لجميع المؤمنين و المؤمنات و المسلمين و المسلمات الأحياء منهم و الأموات و تابع بيننا و بينهم بالخيرات إنك مجيب الدعوات و ولى الحسنات يا أرحم الراحمين) ثم يكبر رابعاً و يقول فى الدعاء للميت إذا كان مؤمناً: (اللهم إن هذا عبدك و ابن عبدك و ابن أمتك نزل بساحتك و أنت خير مُنزل به، اللهم إنا لا نعلم منه إلا خيراً و أنت أعلم به منا، اللهم إن كان محسناً فزد فى إحسانه و إن كان سيئاً فتجاوز عنه و اغفر لنا و له، اللهم احشره مع من يتولاه و يحبه و أبعده ممن يتبرأ منه و يبغضه، اللهم ألحقه بنبيك و عرّف بينه و بين نبيك، و ارحمنا إذا توفيتنا يا إله العالمين) ثم يكبر الخامسه و يقول (ربنا آتنا فى الدنيا حسنه و فى الآخره حسنه و قنا عذاب النار) ثم ينصرف و يدعو بعد التكبيره الرابعه لمن لم يبلغ الحلم بقوله: (اللهم اجعله لأبويه

و لنا سلفاً و فرطاً و أجراً) و نحو ذلك و للمجنون المستمر جنونه من الصغر بنحو ذلك، و للمستضعف و المراد منه على الأقوى من لا- يوالى و لا- يعادى و يدخل نفسه فى اسم المؤمنين و المخالفين و لا- يعرف ما هم عليه بقوله: (اللهم اغفر للذين تابوا و اتبعوا سبيلك و قهيم عذاب الجحيم) و ما شاكله و المجهول الحال: (اللهم أنت خلقت هذه النفوس و أنت أمتها تعلم سريرتها و علانيتها أتيناك شافعين فيها فشفّعنا و لها ما تولت و احشها مع من أحببت) ثم يكبر الخامسة فى الجميع و ينصرف و يدعو على المنافق الجاحد للحق بعد الرابعه لو صلى عليه تقيه أو أجزنا الصلاه عليه إجراءً للاسم و إن لم نوجها كما هو الأقوى بقوله: (اللهم أملا جوفه ناراً و قبره ناراً و سلط عليه الحيات و العقارب) و ينصرف عليها و يحرم التسليم و القراءة فيها بقصد المشروعه.

و يستحب رفع اليدين إلى النحر مع كل تكبيره بحيث يبتدأ به بابتدائها و ينتهى بانتهاؤها و الجهر بالأذكار خصوصاً للإمام و الإخفات للمأموم، و الصلاه على الأنبياء و الأوصياء (عليهم السلام) عند ذكر النبى (صلى الله عليه و آله و سلم) و آله (عليهم السلام)، و الإطاله فى الدعاء و الذكر، و وقوع الصلاه نهائياً، و الوقوف بعد الفراغ منها قدر ما بين التكييرتين، و يجوز للمأموم أن ينفرد عن الإمام بعد دخوله معه و لا- يجوز عدوله إلى إمام آخر إلّا إذا تمت صلا الإمام أو قطعت لعارض و لو أدرك بعض التكييرات معه دون بعض أتم، و لو مشى إلى سمت القبلة و لو على القبر مع الذكر أو بدونه، و لو شك الإمام أو المأموم فى عدد التكييرات تبع الشاك منهما الضابط و إذا حضرت جنازه فى الأثناء كان له الخيار فى

إدخالها فى التكبيرات الباقية، و يتخير فى رفع الأولى قبل إتمام تكبيرات الثانية أو بقائها إلى التمام و له خلاف ذلك بأن يتم الصلاة على الأولى و يتبدأ بها للثانية و الظاهر كراهه تكرار الصلاة كراهيه عباده بمعنى أن الثانية قليلة الثواب، و ربما يقال باستحبابه للعلماء و الأشراف.

و يجوز أخذ الأجره عليها لندبها و على مندوبات الصلاة الواحده دون واجباتها، و لو أخذ على واجباتها عارياً مع الإخلاص و النيه صحّت صلاته و لو جهل الحال حُمِل على الصحه، و لا بأس بقبول الهدايا، و لو حضرت جنازه قدمت صلاتها استحباباً على صلاة النافله و كذا على الفريضة مع سبّعه وقتها و لو ضاق وقت الفريضة دونها أو ضاق الوقتان قُدمت الفريضة، و لو صلّى على جنازتين أذن ولى أحدهما دون ولى الأخرى صحت للمأذون فيه و فسدت للأخرى و لو ظنها لم تكمل ست سنين أو أنها صلّى عليها فنوى الندب ثم بان وجوبها أو بالعكس فنوى الوجوب ثم بان خلاف ذلك صحّت و لا يشترط العلم بكونها رجلاً أو امرأه لكنه ينوى الشخص و لو أتى بالضمائر المذكّره مؤنثه بقصد الجنه أو المؤنثه مذكّره بقصد الشخص مثلما فلا مانع، و الظاهر وجوب الدعاء بين التكبيرات و لا يشترط دعاء مخصوص إلا أنه يجب ذكر الميت فى ضمن بعضها، و الأحوط المحافظه على نحو ما ذكرناه و الظاهر إن اللحن فى الأذكار و الدعاء لا يفسدها، و فى التكبيرات يلزم المحافظه على عربيتها، و يجوز قطع الصلاة اختياراً على الأقوى كغيرها من الموجبات الكفائيه لمجرد الدخول و لا يسقط وجوبها عن الناس إلا بعد التمام.

المبحث التاسع: الدفن

يستحب إعداد الإنسان قبره في صحته فضلاً عن مرضه لما فيه من التأهب للقاء الله عزّ وجلّ، و أن يدخل فيه على الدوام و يقرأ فيه القرآن كما كان يصنعه بعض نواب الإمام (عليه السلام) و في حفره لدفن المؤمن فيه ثواب عظيم فعن النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) ((من احتفر للمؤمن قبراً محتسباً حرّمه الله تعالى على النار و بوأه الله بيتاً في الجنة و أورده حوضاً من الأباريق عدد النجوم عرضه ما بين أُبُلّه - بالباء الموحده في بعض النسخ بالياء كعتله مضمومه العين و التاء مفتوحه اللام مشدده موضع بالبره - و بين صنعاء اليمن)) و يجب دفن المؤمن و ما ألحق به في حفره من الأرض باقيه على حالها أو مستحيله كحلاً أو ملحاً أو نحوهما، و مراعاة عدم الاستحالة أولى، و يجب أن تكون مباحه فلا يجوز الدفن في المغصوبه إلا في الأراضي المتسعه مع عدم غصبيه الدافن أو المدفون لها و عدم إعانتها للغصب، و أن تكون غير هاتكه لحرمة الميت كخلاء أو بالوعه معدّه للنجاسه و نحوهما، و أن تكون حافظه له من السباع و بذلك اختلفت المحال في لزوم الإغراق في العمق و عدمه و الاحتياج إلى بناء بجص و آجر و عدمه كاتمه لرائحته حافظه له عن نظر الناس فرضاً و إن لم يكن مما يصلون إليها، و لا يجوز وضعه في ماء مثقلاً أو مربوطاً و إن أمن ظهوره و لا - في بناء على الأرض أو تابوت أو تحت آنيه لا يمكن رفعها أو في آنيه يحكم ستر رأسها إلى غير ذلك إلّا مع الضروره، و بعد ارتفاعها و بقائه قابلاً للدفن يجب نقله و دفنه، و يجب أن يوضع على جانبه الأيمن مستقبل بوجهه و مقاديمه بما أمكن منها القبلة مع إمكان معرفتها، و يسقط مع

الجهل و خوف الفساد بالانتظار لطلب المعونه و مع معرفه ما بين المشرق و المغرب يقدم على غيره، و راكب البحر أو النهر مع تعذر البر و لزوم الفساد بتأخيره إلى حين الخروج إليه يؤتى بالأعمال اللازمه له قبل الدفن ثم يوضع ظرف و يرسب فى الماء أو بثقل و يلقي فيه و الأول أولى بل الأحوط لأنه مع الإلقاء كثيراً ما يتنفخ فيطفح على ظهر الماء و يستقبل به حين إلقائه فى المقامين القبلة مع الإمكان، و مع تعذر الدفن بما يجمع الشرائط يجب الإتيان بما أمكن و بعد زوال العذر يؤتى بالموظف مع عدم المانع، و يجب دفن المؤمن فى قبر منفرد أو فى مقابر المؤمنين و لا يجوز دفنه فى مقبره غير أهل الإيمان كما لا يجوز دفن غير المؤمن فى مقابر المؤمنين إلّما أن يكون امرأه حامله من مؤمن فتدفن فيها مع جعل ظهرها إلى القبلة مضطجعه على يسارها ليكون وجهه إلى القبلة مضطجعاً على يمينه لأن وجه الولد إلى ظهرها، و فى عموم الحكم لمن لم تحله الروح و لولد الزنا المتكون من نطفه أحد الأبوين المؤمنين وجهان أقواهما ذلك، و يستحب فيه أمور:

منها دفنه فى مقابر المؤمنين، و اختيار أشرف الأمكنه لدفنه عدا المساجد فإن المنع فيها قوى و اختيار الأفضل فالأفضل و اختيار الأرض المعده للدفن على غيرها و الوقف على غيره و وضع الجناز على الأرض دون القبر بذراعين بذراع اليد أو ثلاثه، و تركه قليلاً من الزمان ليأخذ أهبتة، و التلحيد و جعل اللحد إلى جهه القبلة و توسعته بحيث يجلس فيه الجالس، و اختيار الشق فى الأرض الرخوه التى لا يمكن التلحيد فيها أو يخشى سرعه انهياره و بناء لحد فيه و إحكام اللحد و أن يكون فى بطن

القبر، و أن يجعل للميت وساده من تراب و خلف ظهره حجراً أو مدرأً أو نحوهما يسند إليه حتى لا يسقط و تفوت هيئته الاستقبال، و نشر ثوب على القبر حين الإدخال خصوصاً للمرأة طلباً للستر و الاحترام، و وضعه دون القبر ثلاث دفعات، و إدخاله فيه بعد الثالثه و بدئه برأسه إن كان رجلاً، و إدخاله بالعرض إن كانت امرأه أو خنثى مشكلاً أو ممسوحاً و تحفى النازل، و كشف رأسه، و نزع رداءه، و حلُّ أزراره، و الوضوء للملحد و القول عند نزوله: (اللهم اجعله روضه من رياض الجنه، و لا تجعله حفره من حفر النار) و أخذُ الرجل مما يلي موضع الرجلين، و المرأه مما يلي القبلة، و جعل التربه الشريفه تحت خده، و كونه أجنبياً إن كان المدفون رجلاً و إن كان امرأه فالزوج ثم الرحم أولى من الممائل، و حفر القبر قدر قامه و دونه إلى بلوغ الترقوه و لا يسن ما زاد على ذلك إلا لعروض بعض الأسباب، و حلّ عقد الكفن من عند رأسه و رجله، و وضع خده على التراب، و جعل تربه الحسين (عليه السلام) فى قبره، و الأفضل أن يكون مقابل وجهه و يقوى القول باستحباب وضع شىء من تراب أى المشاهد المشرفه كان و الأماكن المحترمه عدا المساجد إلا أن يؤخذ من قمامها و تلقينه العقائد قبل نضد اللبن و هو التلقين الثانى، و الدعاء له قبل التلقين و بعده، و الخروج من قبيل الرجلين و إهاله الحاضرين التراب بظهور الأ-كف قائلين: (إنا لله و إنا إليه راجعون) و كان أمير المؤمنين (عليه السلام) إذا حث التراب يقول: (إيماناً بك و تصديقاً برؤسلك و إيقاناً ببعثك هذا ما وعدنا الله و رسوله و صدق الله و رسوله) و قال (عليه السلام): (من فعل مثل فعلى هذا كان بمثل كل ذره من التراب

حسنه).

و يكره وضع تراب غير تراب القبر عليه فإنه يثقل عليه، و لا بأس بأن يوضع فى فمه فص عقيق مكتوب فيه اعتقاده و اسم النبى (صلّى الله عليه و آله و سلّم) و الأئمه (عليهم السلام) و معه شىء من ترابه الحسين (عليه السلام) كما صنع بعض الصالحين و العلماء العاملين. و يكره فرش القبر بالساج و غيره إلّا لضروره دفع تلوّثه بالنجاسات أو القذارات، و دفن ميتين فى قبر واحد دفعه واحده إلّا مع الضروره و مع عدم المماثله و المحرميه و شبهها لا يبعد التحريم.

المبحث العاشر: الأولياء

يشترط فى الولايه الإيمان و العقل و البلوغ و الحضور و أن لا يكون قاتله عمداً و الخطأ لا ينافيها و عدم الإباء عن المباشره و الإذن من القابل أو الإذن وحدها من غير القابل، و تزول بالخيانه و الجنون و تعود بارتفاع المانع و مع الفقد أو النقص أو البعد أو غيرهن من منافيات الولايه هل تنتفى الولايه فيستوى المكلفون فى الحكم أو ترجع إلى الحاكم؟ وجهان و الأحوط الرجوع إلى الحاكم خصوصاً مع وجود الولى و عدم إمكان قيامه و إذنه، و تثبت فى الأعمال المستدعيه للمباشره من تغسيل أو تحنيط أو تكفين أو صلاه أو دفن أو أجزاءها واجبه أو ندباً.

و أما التشييع و القراءه و الدعوات و الأذكار من دون مباشره فالظاهر تساوى الناس فيها و لو عمل عامل بشىء مما فيه الولايه من دون استئذان عصى و فسد ما كان عباده كالتغسيل و الصلاه و وجب إعادته و صحّ غيره، و يكفى الفحوى عن الإذن الصريحه، و لا يصح الصلح

على سقوطها أو نقلها إلى الغير و لو حظر الولي أو تجددت له الولايه فى أثناء العمل وقف عن العمل و لزم الاستئذان إلاً فى الصلاه، و كذا لو منعه فى الأثناء بعد الإذن فلا يجب استئذان و ليس له فيها عزل على الأقوى و تثبت على من تعلقت به الأعمال من سقط أو بعض أو غيرهما و أولى الناس الزوج بزوجه دائميّه أو متعه ثم المالك و إن تعددوا اشتركوا فى الولايه ثم الأب ثم الأم ثم الذكر من الأولاد ثم الأنثى منهم ثم أولاد الأولاد ثم الجد ثم الجده ثم الأخ ثم الأخت ثم أولاد الأخ ثم أولاد الأخت ثم العم ثم العمه ثم الخال ثم الخاله ثم أولاد الأعمام ثم أولاد الأخوال و كل من كان أقرب فى طبقه أولى من غيره و من تقرب بسببين أولى من المتقرب بسبب واحد، و الذكر و من كانت علقته من جهته أولى من غيره و إذا فُقد الجميع أو تعدد المتساوون رجح الأكثر فإن تساوا و اختلفوا فى تقديم الإمام أو حصل بين الأئمه تشاح قُدم الأفقه ثم الأورع ثم الأعراف بالأذكار و الدعاء ثم الأكثر اعتماداً للمصلين ثم الأحب إلى أهل الميت و الأكثر اعتماداً عندهم ثم العلوى مقدماً من كان فى سلسلته من الأئمه أكثر ثم الهاشمى ثم القرشى ثم الأبخش صوتاً ثم الأحسن صوتاً ثم الأسن ثم الأصبغ و جهاً و مدعى الولايه مصداقاً مع عدم المقابل و معه يرجع إلى البيان فإن فُقدوا فإلى القرعه، و من وجد قائماً بالأمر اجترأ بإذنه بناء على ولايته أو مأذونيته فى الأذن و لو مات الإمام المأذون أو عرض له عارض ائتمّ المأمومون بمن شاءوا من غير استئذان، و لو تساوى الأولياء فى الرتبه و عرضوا الصلاه صلّوا جميعاً و ليس لأحدهم منع الآخر، و لو اختلفوا و مأذونهم فى تعيين الإمام أخذ

بالمرجحات ثم بالقرعة، و في ما يمكن قسمته يقسم بينهما أو يُجعل كل عمل لواحد و لو كانت امرأه فأرادت أن تؤم النساء أو تأذن لامرأه في ذلك و لا تأذن للرجل فالأقوى عدم قبول قولها، و كذا في التشيع.

المبحث الحادى عشر: ما يلحق بالمؤمن

حكم من كان صورته من مبدأ إنسان مؤمن و من فى حكمه أو فرداً منه إلى حين البلوغ و فى حكم الأبعاض.

أما القسم الأول فله أحوال منها السقط حال كونه نطفه منعقدته أو علقه، و الحكم فيه أنه لا شىء فيه و إن كان دفنهما و لا سيما الأخير أولى.

و منها حاله بعد صيرورته مضغه إلى أن يقارب التمام، و حكمه الدفن فقط و لفه فى خرقه أحوط كاللحم الخالى من العظم.

و منها ما لو تم له أربعة أشهر و سقط من بطن أمه ميتاً فحكمه التغسيل و التحنيط و التكفين و الدفن و لا صلاة عليه فرضاً و لا نفلاً كالعظم المجرد أو مع اللحم و لم يكن عضواً تاماً و لا صدرأ.

و منها ما لو استهل أى خرج من بطنها حياً إلى أن يقارب ست سنوات و لم يبلغها فهذا تجرى عليه الأحكام بتمامها غير أن الصلاة عليه سنه و ليست بفريضه كالعضو التام غير الصدر.

و منها ما لو بلغ ست سنين و حاله حينئذ كحال البالغين فى جميع الأحكام كما أن الصدر منهم كذلك، و لو شكَّ فيه فلا يدرى من أى الأقسام هو لوقوعه فى نار مثلاً و تقلصه أخذ بالأدنى لأصله عدم التكليف و الأحوط البناء على الأعلى و نسبه أعضائه من صدر أو عظم

أو غيرها بالنسبة إلى أحكامه كنسبه أعضاء البالغ إليه في أحكامه فصدره بمنزلته وهكذا.

و أما القسم الثاني فأقسام:

منها ما يكون صدرًا و حكمه كأصله في جميع الأحكام غير إن قطع الكفن و ماء الغسل على مقداره، و الظاهر إلحاق عظام الإنسان بجملتها به و عظام الصدر بالصدر و المدار على صدق اسمه عرفاً و لا يضر نقص لا يخرجه عن الاسم، و لا يلحق به بعضه مع عدم الصدق.

و منها ما يكون عضواً تاماً، و فيه الصلاه ندباً مع وجوب الأعمال الأخر.

و منها ما يكون قطعه فيها عظم و لو صغيراً أو عظماً مجرداً من ميت مطلقاً أو من حي غير سن و ليس عضواً تاماً و فيه التغسيل و التكفين و التحنيط و الدفن و ليس الظفر من العظم و لو كان لحماً بلا عظم و لو قلباً لُفَّ في خرقه احتياطاً و دفن، و الأحوط في القلب إجراء حكم الميت و كلما يبق من الأعضاء أو أبعاضها يتعلق به الأحكام الثابتة له حين التمام فالرأس من دون بدن له من الغسل و الكفن و الحنوط و كيفية الدفن ما كان له مع الجملة و يسقط الجانبان، و للجانيين مع انفرادهما عنه ما كان لهما قبل انفصال الرأس، و يسقط حكم الرأس و لأحد الجانبين ما كان له و يسقط حكم الجانب الآخر و لأبعاضها ما كان لها حين اتصالها بها ففي الصدر أو اليدين أو الرجلين كذلك في كل غسل غسلان مرتبان و حنوط واجب في الركبتين و طرفي الإبهامين و باطن الكفين و مندوب في الصدر و باطن القدمين و في الرأس و القدمين من

الكفين اللفافة و في الكتفين و اليدين هي مع القميص و فيما عدا ذلك الثلاثة وجوباً فيما يجب شموله مع الاتصال و الندب فيما يندب و يجعل أعلى كل عضو في صلاه أو دفن في موضع الرأس و ما قارب وسطه في موضع الصدر و أسفله في موضع الرجلين و جهه في موضع الوجه و هكذا و لا يبعد مراعاة ذلك في الغسل أيضاً و يمكن جعل البعض كميته تام له رأس و بدن تام و يؤتى بالأعمال المتعلقة بالرأس و البدن على وجه التمام و جعله بتمامه بمنزله عضو من الأعضاء بأن يفرض عضو سابق ثم آخر و هكذا في غسله و تحنيطه و تكفينه تجرى عليه تاماً حكم الأعضاء بتمامها يفرضه رأساً مرّه و جانباً أيمن أخرى و أيسر كذلك إنما إن الأقوى ما تقدم و الأ-خير أوفق بالاحتياط و المقطوع من الحار بحكمه و إن كان بارداً و لو قبل قَطْعَه حتى يبرد أصله فإن برد أصله أو أبعاضه كان بحكمه و إن كان حاراً على إشكال، و يستحب وضع الجريدتين مع من لم يبلغ حد التكليف إقامة لرسم السنّه و مع أبعاض المكلف مطلقاً و كذلك التشيع لهما لا- يخلوا من رجحان و لو تعدد قبور الأبعاض تعدد الجريدتان و التشيع. و العضو المشتبه بأبعاض لا حكم لها يلزم إجراء الأحكام عليها تبعاً له كالمشتبه من الأموات بمن لا حرمه له، و أما المشتبه بها و لا باعث على إلحاقه فالأحوط إجراء الحكم عليه.

و أما ما شكّ في تغسيه أو تغسيل جملته أو في غير ذلك مما يجب له من الأعمال بنى فيه على العدم و يجاء بالعمل و كلما يشترط في الجمله يشترط في أبعاضها من اعتبار المحرم و المماثل و اشتراط إيمان الغاسل و نحو ذلك و في اشتباه الحال يقوى سقوط الغسل كالخثى و الاحتياط به

من وراء الثياب أولى سيما مع حضور الصنفين فيغسل كل منهما غسلًا على انفراده و لو كانت متفرقه يمكن جمعها و جب جمعها في التمسيل و التكفين و التحنيط و الدفن، و في لزوم إدخالها القبر مجموعته حيث لا كفن و جهان أقواهما العدم لكن لا بد من وحده القبر و مع تعذر الغسل يلزم التيمم إن بقيت مُحالته فلا كلام و إن بقي بعضها مسح ذلك البعض و لو لم يبق منها شيء قوى سقوط الوظيفتين، و الأحوط أن يؤتى بالمسحات الثلاثة عليه على نحو ما احتملناه في الغسل، و لو غسل بعض أو كفن أو حنط ثم دفن فخرج أو لم يدفن فوجد بعض آخر أُجرى عليه الحكم و لا يعاد ما عمل للأول ثم يجمع معه في الكفن و يدفن، و المدار في قطع الكفن على ما يناسب المقدار و لو لا ذلك لم يجز كرباس الدنيا إذا جعلت أبعاضه متفرقه فيحكم على بعض له حكم بعد إجراء الحكم على غيره، و لو أجرى الحكم على بعض فحضر ما ليس له حكمه كلحم وجد بعد عظم إن تمَّ حكم العظم أضيف إليه في الكفن بغير تغسيل على إشكال و لو حضر قبل غسله قوى لزوم إدخاله معه في الغسل و لو خرج من القبر ما حُكِم عليه بالتيمم و كان الماء حاضرًا قوى لزوم تغسيله مع إمكانه، و في جرى حكم التلقين و التشييع و القراءة و الزيارة على السقط و الأبعاض فتتعدد لها لو اتفق دفنها على التفريق و جهان: أقواهما ذلك مما لم يكن من الحي و اعتبار الكبر أو الكثرة لا يخلو من وجه، و لا ينبغي الشك في إلحاق الصدر بالميت منها و لو حنط جزء من محلِّ التحنيط ثم حضر ففي ذلك الجزء جزء آخر اقتصر على الأول، و يسرى حكم الجملة إلى الأبعاض فبعض الشهيد و المُحرَّم المؤمن و مقابلهم بمنزلتهم

مع وجود الوصف حال القطع و حال العمل و لو اختلفا بأن استشهد أو أحرّم أو كفر أو آمن بعد القطع قبل العمل احتمال فيه مراعاة حال القطع و لعله أولى و مراعاة وقت العمل و لو قيل بأن المنفصل من المُحرّم أو الشهيد لا يجرى حكمهما عليه مطلقاً و فى المؤمن مقابله يعتبر حال القطع كان قوياً.

المبحث الثانى عشر: أحكام الخلل

و هو أقسام:-

منها السهو و حكمه أنه متى سها عن عمل سابقاً أو عن بعضه حتى دخل فى اللاحق أتمه و عاد على اللاحق و لو سها عن التمسيل أو بعضه حتى حنط أو كفن أعاده ثم أعاد عليهما، و لو سها عن أحدهما أو عن التمسيل حتى صلى عاد على ما فات ثم أعاد الصلاة و فى التحنيط كلام، و لو سها عن أحدها حتى أُدخِل القبر فإن ذكر قبل الدفن أُخرج و أتى بما فات و إن ذكر بعد الدفن فإن كان الصلاة و لم تمضِ اليوم و الليله صلى عليه فى القبر، و إن فات الوقت أو كان المنسى غير الصلاة فليلزم النباش و الأقوى عدمه.

و منها الشك و لا حكم له و لا التفات إليه من كثير الشك بل يبنى على الصحة و التمام، و أما من غيره فإن كان فى عمل بعد الدخول فى غيره كالشك فى الغسل كلاً أو بعضاً حتى كفن أو دخل فى التكفين أو التكفين حتى صلى أو الصلاة حتى دفن أو وضع فى القبر فلا-اعتبار به إلى هذا، و مثله ما لو شك فى غسل السدر كلاً أو بعضاً حتى دخل فى غسل الكافور أو فى غسل الكافور حتى دخل فى غسل القراح.

و أما الشك في عضو سابق بعد الدخول في عضو لاحق من غسل واحد أو في تكبيره أو دعاء بعد الدخول في غيرهما ففيه وجهان و عدم الالتفات أقوى و طريق الحائطه لا يخفى.

و منها الطوارئ فما يعرض للفاعل من مانع من موت أو غيره أو ارتداد في أثناء العمل فإن لم يكن عباده صحّ الماضي و أكمل الباقي، و الظاهر إلحاق الغسل بذلك.

أما الصلاه فالظاهر لزوم إعادتها و القول بالاكْتفاء بتكميلها لأنها دعاء بعيد. نعم لزوم عروض مثل ذلك للإمام لا يفسد صلاه المأمومين ثم إن شاءوا نصبوا إماماً منهم و إن شاءوا انفردوا على نحو ما مرّ، و في جواز نصب إمام من خارج إشكال و إن كان في أثناء الغسل صحّ الماضي و أتم الباقي، و لو تبين فساد صلاه من صلّى و جب على الناس كفايه عوضها، و لو طرأت نجاسه من أحد المخرجين أو من خارج في أثناء الصلاه عليه أو الغسل أو تحنيطه فلا بطلان و إنما تغسل النجاسه من بدنه أو كفته ثم يؤتى بباقي العمل، و كذا الحال لو طرأت قبل الإدخال في القبر مطلقاً، و لو طرأت بعد الدخول إلى القبر و لم يُعلم بها إلّا فيه فإن كانت في البدن أو في كل الكفن أو في كثير منه بحيث يفسده القرض و يخرج عن كونه ساتر أخرج من القبر و غسل ثم أعيد إليه، و إن كانت قليله فيه لا يفسد قرضها قُرِضَتْ و خيطة إن لم يحصل القرض بضمّ بعض إلى بعض، و القول بالعفو عن قليل الدم و إن كان غير خال من الوجه إلّا إن الأوجه خلافه.

و منها ما لو عدل الولي عن الإذن في أثناء العمل أو عادده الولايه

إلى غيره أو حضر بعد غيبته فمنع والحكم هنا إنه إن كان في تكفين أو تحنيط أو مقدمات دفن لم يجز الإكمال و في الصلاة وجهان والأقوى إن له الإكمال، والأحوط القطع والإعادة من رأس و لو كان إماماً أتم المأمومون و كذا لو كانوا منفردين متعددين فمنع بعضهم، و لو شُكَّ في عضو في الحرم أنه من مُجَلِّ أو مُحَرِّم حكم بحلِّه، و لو شُكَّ في كونه من إنسان أو غيره فلا حكم له، و لو شُكَّ في وجود عظم فيه بنى على عدمه، والأحوط البناء عليه، و كذا الشك في عظام متعددة إنها من واحد أو لا بنى على الواحده فيجترئ بالكفن الواحد و القبر الواحد و النعش الواحد و هكذا.

المبحث الثالث عشر: فيما بعد الدفن

يحرم نبش قبر المؤمن و من في حكمه احتراماً له، و لو لدفن آخر بل يحرم النبش من دون ضروره لسبق حق الأول لتقدم حيازته في المباح و تقدمه في الأوقات و اختصاصه في غير ذلك، و إذا انكشف القبر عن الميت مع عدم صيرورته رميماً و جب على الناس دفنه، و الظاهر إن الولي أولى، و في وجوب تكفينه مره أخرى من ماله مع ذهاب كفنه وجه قريب، و مع عدم سبق تكفينه أو غيره من الأمور الماليه يبقى تعلقها بالمال، و يستثنى من حرمة النبش مواضع:

و منها إذا صار رميماً فيخرج عن عنوان النبش.

و منها تخليصه من نجاسه في القبر أو قذارات تبعث على إهانتة.

و منها كونه في مقابر الكفار و غيرهم من أهل الباطل فتخرجه منها.

و منها أن يخشى على بدنه من إخراج حيوان أو عدو يريد إخراجة

ليحرقه أو يمثل به أو يهتك حرمة بجعله غرضاً للنشاب أو لعبه للصبيان وربما وجب في مثل هذا.

و منها أن يكون ذلك لإيصاله إلى محلٍّ يرجى به فوزه بالثواب و نجاته من العقاب كالنقل إلى المشاهد المشرفة بل مقابر مطلق الأولياء و الشهداء و العلماء و الصلحاء، و ربما كان هذا القسم أولى من غيره فيخرجه كلاً أو بعضاً عظماً أو لحمًا أو مجتمعاً و لو لا قيام الإجماع و السيره على عدم وجوبه لقلنا بالوجوب في بعض المحال.

و منها أن يكون في أرض مغصوبه و لم يتعقبه رضى المالك.

و منها أن يكون في بطنه أو في قبره مال معتد به للوارث أو غيره، و القول بجوازه لمطلق المال غير بعيد الوجه، و في وجوب بذل المال من أصل المال لدفع النباش أو الشق أو الإحراق و نحوها إن أمكن وجه و في تقديمها على الكفن و الحنوط و ماء الغسل وجه وجيه.

و منها أن يتوقف على رؤيته شهادة تتوقف عليها موارثته و أحكامه أو ثبوت حق جنايه و نحوها.

و منها أن يكون في حفرة لم يبلغ حدَّ الإجزاء.

و منها أن يكون موجهاً لغير القبلة و في إلحاق من جُعِل على اليسار مستقبلاً وجه.

قيل و منها ما إذا لم يكن مغسلاً أو مكفناً أو محنطاً أو مُصلاً عليه و فات وقت الصلاة عليه في قبره و فيه إشكال، و لو أخرج أو خرج اتفاقاً أتى له بالفائت له من الأعمال، و الظاهر الإجزاء بالصلاة على القبر لو وقعت في وقتها و لا حاجه إلى إعادتها و لو اضمحل بدنه أو أكله حيوان

عاد الكفن إلى الوارث إن كان من التركة و إلى المتبرع إن كان منه.

و منها أن يكون أبعاضاً و قد دفن بعضُ منها فينبش لإدخال الباقي منه في وجه قوى.

و منها لزوم منافاه التقيه في بقائه.

و منها ما إذا لزم من بقائه تضرر عظيم على الماره.

و منها ما إذا توقف إصلاح المحل الذي جعل مقبره أو إصلاح المشهد الذي جعل مدفناً عليه.

و منها ما إذا عُلِم وجود عدو من أعداء الله معه.

و منها ما إذا عُلِم وجود امرأه أجنبيه معه.

و منها ما إذا أريد تعميم دار وجد فيها أو نحوها.

و منها ما إذا اضطرَّ إلى جعله بئراً أو مجرى ماء مضطراً إليه إلى غير ذلك.

و يستحب رفع القبر قدر أربع أصابع مفرجات و غايته إلى شبر و تربيعة و تسطيحه و صبّ الماء عليه من قبل رأسه مستقبلاً القبلة باتجاه الميت ثم يدور على جوانبه الأربع و لا يقطع الماء حتى ينتهي إلى الرأس و يتم الدور و يصب فاضل الماء على وسطه، و وضع الحصاء و هي صغار الحصى، و الأولى أن تكون ممراً على قبره و وضع الكفين عليه و دونه وضع الواحده، و الأولى منها الأيمن و أن يكونا مؤثرين ليكون ذلك كالعلامه عليه، و أن يقرأ سورة القدر سبع مرات مستقبلاً القبلة و يدعوا له بقوله: (اللهم جاف الأرض عن جنبيه و صدّد- و فى بعض النسخ- صاعد روحه إلى أرواح المؤمنين فى عِلِّيِّين، و ألحقه بالصالحين)

و أن يوضع عليه لبنه أو لوح يكتب اسمه عليه ليعلم به، و الأولى كون ذلك كله برضا الولي و تلقين الولي أو من يأمره بعد الانصراف مع استقبال القبر و القبلة و القيام و رفع الصوت إلّا لتقيه.

و يستحب زيارة القبور فعن علي (عليه السلام) (زوروا أمواتكم فإنهم يفرحون بزيارتكم و ليطلب أحدكم حاجته عند قبر أبيه أو أمه بما يدعوا لهما) و في الأخبار أنهم يأنسون بالزائر و إذا ذهب استوحشوا، و الأخبار في هذا الباب كثيرة و خصّ بها بعضهم بالرجال، و يقرب استحبابها للنساء مع الستر و يختلف أجرها باختلاف المزور و أن يقول في زيارتهم: (السلام على أهل الديار من المؤمنين و المسلمين أنتم لنا فرط و نحن إن شاء الله بكم لاحقون) أو يقول: (السلام عليكم من ديار قوم مؤمنين و إنا إن شاء الله بكم لاحقون) و روى غير ذلك و يكفي في الزيارة مجرد الحضور ثم في السلام فضل آخر ثم يتضاعف بتضاعف الدعاء و القراءة، و في هديه الأعمال فضل آخر، و الأفضل أن يكون يوم الاثنين و عشية الخميس و غداه السبت، و رويت في ساعه الصبح مطلقاً، و روى إن أدنى الزوار منزله من يؤخر الزيارة من الجمعة إلى الجمعة.

و يستحب خلع النعل إذا دخل المقبره و قراءه سوره الإخلاص لهم أحد عشر مره و سوره يس و روى (أن من قرأ يس لأهل المقبره كان له بعدد من فيها حسنات و من قرأ الكرسي و جعل ثوابها لأهل القبور جعل الله له من كل حرف ملكاً يسبح له إلى يوم القيامة). و الصدقه عن الميت فقد روى (أنه من تصدق بنيه الميت أمر الله تعالى جبرائيل أن يحمل إلى قبره سبعين ألف ملكاً في يد كل واحد طبقاً و يقولون السلام

عليك يا ولي الله هذا هديه فلان ابن فلان إليك فيتألاً قبره نوراً و أعطاه الله ألف مدينه فى الجنه و زوجه ألف حوراء و ألبسه ألف حله و قضى له ألف حاجه) و ورد فى أخبار كثيره أنه يصل إلى الميت كل عمل يعمل له من صلاة و صيام و حج و صدقه و غيرها و إن الله تعالى يُمُنُّ بالثواب على العامل و الميت، و الأولى أن يصلى عن الولد بالليل و عن الوالدين بالنهار و إهداء الأعمال من صلاه أو قراءه أو صدقه أو غيرها إلى المعصومين أفضل من الإهداء إلى غيرهم، و ترتيب الفضل على ترتيب المهديّ إليه فى الفضل، و أولى الأرحام أولى من غيرهم و الأقرب منهم أولى من غيره و الجار و الصديق و أرباب الحقوق على اختلافهم أولى من غيرهم.

و يكره تجصيص القبر و تجديده و تضليله، و المقام فى غير قبور الأئمه المعصومين و كبراء أهل الدين و القعود عليه و المشى عليه و الاستناد إليه إلماً لداع و الحدث على القبر و بين القبور خصوصاً التخلّى و ربما ألحق به وضع النجاسات و القذارات و جميع ما فيه هتك الحرمه، و يحرم بين القبور المعظمه.

المبحث الرابع عشر: التعزیه

ينبغى لصاحب التعزیه أو المصيبه أن يجلس للعزاء ثلاثه أيام، و الأفضل أن يضيف إلى ذلك ما يقتضى إكرام المعزين من وضع الطيب و الماء و القهوة و التباك و وضع الفرش المناسبه، و أن يضاف إلى ذلك ترحيم و فاتحه كما يصنع اليوم، و هى مستحبه قبل الدفن و بعده و أجرها عظيم روى (أن من عزى مصاباً كان له مثل أجره) و روى أيضاً (من

عزى أخاه المؤمن كُسى حُلّه) و روى (أن من عزى حزيناً ألبسه الله من لباس التقوى و صلى على روحه فى الأرواح) و روى (أن من مسح على رأس يتيماً كتب الله بكل شعره مرت يده عليها حسنه و من سكت يتيماً من البكاء أوجب الله تعالى له الجنة) قال النبى (صلى الله عليه و آله و سلم) (التعزیه تورث الجنة) إلى غير ذلك. و يستحب أن يقول: (جبر الله و هنكم و أحسن عزاءكم و رحم متوفاكم) و يكفى فى تحققها مجرد الحضور عنده لإدخال السرور عليه، و الفضل أن يحضر إلى ثلاثه أيام و فوق ذلك أن يظهر لهم شفقتة و أنه مصاب بما أصابهم و يجوز المبالغه فى ذلك و لو كانت كذباً، و يستحب للجيران إطعام أهل المصيبة ثلاثه أيام و يتمشى فى الأصدقاء و غيرهم بل جميع الأخوان، و ينبغى أن يتلى عليه ما يبعث على تسليته و أقواه ذم الدنيا و ذكر معايبها مفصله و بيان قرب السفر و سرعه الوصول إلى الراحلين و أن ما ذهب من الأقارب و الأبناء أكثر من الباقين، و هم لنا منتظرون و عن قريب نحن بهم لآحقون، ثم ذكر ما جرى على الأنبياء و الأوصياء و خصوصاً ما جرى على سيد الشهداء و أهل بيته و أصحابه فى كربلاء و ما جرى على العلماء و الملوک و الأمراء و سائر من طحنهم البلاء، و عن النبى (صلى الله عليه و آله و سلم): ((من أصيب بمصيبة فليذكر مصيبته فى فإنها من أعظم المصائب)) و يذكر بعض من صبر ممن لا يرجى منه ذلك كأن ينقل قضيه أعرابى كان عنده ضيف و مات له ولدان تساقطا فى البئر حين حمل الطعام إلى الضيف فأتى الضيفه و لم يعلم الضيف حتى سار عن محله، فوجد النعشين فى الطريق و لم تتغير بشره أبيهما و لا سمع صوت أمهما أو أحد أرحامهما، و وقع مثله فى

زماننا لبعض العلماء الأواخر الساكنين فى أرض الجوازر أو يذكر قصه بدوى شيخ كبير السن له و لزوجته ولد واحد فمرض الولد و كلما دخل أبوه على أمه و سأله عن حاله تحمد الله تعالى و تقول: هو فى أحسن حال، حتى قبض فوضعت عليه ثوبا حتى جاء أبوه و سأله عن حاله فحمدت الله و قالت هو على أحسن حال على نحو ما كانت تقول، ثم أخرجت طيبا فتطيبت و لاعتبه حتى دنا منها دنو الرجل من المرأة فقالت له: يا أبا فلان إنك تخون الودائع: فقال معاذ الله، فقالت: إن ابنك فلاناً وديعه الله عندك و قد استردها فقضى حزنهما، و وقع لبعض النساء فى أيامنا هذه، أو يذكر بدوياً أخبر بقتل ولده أو بموته و هو يقص على القوم و يحدثهم عن بعض أحاديث السلف، فأخبر بقتل ولده فأمر بتجهيزه و لم ينقطع كلامه إلى غير ذلك، ثم يتلو ما ورد من الآيات الداله على ما أعد الله للصابرين من الأجر و الثواب و أنه تعالى صلى على من أصيب بمصيبه فصبر فقال: إنا لله و إنا إليه راجعون، ثم يذكر بعض الروايات المتعلقة بهذا الباب.

منها ما روى عن الصادق (عليه السلام) أنه رأى رجلا أشد جزعه على ولده فقال: (يا هذا أجزعت للمصيبه الصغرى و غفلت عن المصيبه الكبرى) و عنه (عليه السلام) عزى رجلا بولده فقال له: (الله خير لابنك منك و ثواب الله خير لك منه) فلما بلغه جزعه عليه عاد إليه فقال له: (قد مات رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) فما لك به أسوه أ) الخبر. و عنه (عليه السلام) أنه عزى رجلاً فقال له: (لو أن الله قال لك هل ترضى بما أرضى به ما كنت قائلاً؟) فقال: أرضى برضاء الله فقال: (هذا رضاء الله).

و منها أن يتلو عليه ما روى ففيما أعد الله للمصاب من الأجر و الثواب كما روى عن الصادق (عليه السلام) (إن من أصيب بمصيبه صبر عليها أو لم يصبر كان ثوابه من الله الجنة) و عن الباقر (عليه السلام) (إن من صبر على مصيبته زاده الله عزاً إلى عزّه و أدخله جنته مع محمد و آله) و عنه (عليه السلام) (من بلى من شيعتنا بلاء فصبر كتب الله له مثل أجر ألف شهيد) و عن علي (عليه السلام) عن النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) (إن الله يقول من لم يرض بقضائي و لم يشكر نعمائي و لم يصبر على بلائي فليخذ رباً سواي) و قال (من أصبح حزيناً على الدنيا أصبح ساخطاً على الله و من أصبح يشكو مصيبه نزلت به فإنما يشتكى من الله) و قال: (فيما أوحى الله عزّ و جلّ إلى عزير إذا نزلت بك مصيبه فلا تشتكى إلى خلقى كما لا أشكوك إلى ملائكتى عند صعود مساوئك و فضائك).

و منها ما ورد من الأجر في مصاب الأولاد فعن الصادق (عليه السلام): (ولد واحد يقدم الرجل أفضل من سبعين ولد يقومون بعده يدركون القائم) و عنه (عليه السلام): (ولد واحد يقدم الرجل أفضل ممن سبعين ولداً يخلفونه من بعده كلهم قد ركب الخيل و قاتل في سبيل الله) و عنه (عليه السلام): (ثواب المؤمن من ولده الجنة صبر أو لم يصبر) و عن النبي (صلى الله عليه و آله و سلم): (((من أكل ثلاثه من صلبه فاحتسبهم عند الله و جبت له الجنة)) و عن النبي (صلى الله عليه و آله و سلم): (((إن للجنة ثمانية أبواب فلا يأتي من مات منه ولد أباً منها إلا وجد ابنه عندها يشفع له)) و عن النبي (صلى الله عليه و آله و سلم): (((من دفن ثلاثه فصبر و احتسب و جبت له الجنة و كذا من دفن اثنين و كذا من دفن واحد)) و عنه (صلى الله عليه و آله و سلم): (((إن الله يأمر

بأطفال المؤمنين إلى الجنة فيقولون لا- ندخل إلا- و آباؤنا معنا فيأمر الله جبرائيل يخرج آبائهم من بين المحشر فيدخلهم معهم الجنة)) و روى إن السقط يقف وقفه الغضبان على باب الجنة فيقول لا- أدخل حتى يدخل أبواي فيدخلهما الله الجنة و أمثال ذلك مما لا يحصى و قد ورد في الأخبار الكثيره إن البكاء على الميت لا يستلزم الجزع المنهى عنه و روى إن النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) قال لما دمعت عيناه على ابنه إبراهيم: (تدمع العين و يوجع القلب و لا نقول ما يسخط الرب)). و روى أن النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) بكى على إبراهيم ولده و على بعض أصحابه. و قال (صلى الله عليه و آله و سلم): (ما كان من حزن في القلب و في العين فإنما هو رحمه و ما كان من الحزن باللسان أو باليد فإنما هو من الشيطان)). و عن الصادق (عليه السلام): (إن إبراهيم (عليه السلام) خليل الرحمن سأل الله تعالى ابنه تبكيه بعد موته)) إلى غير ذلك من الأخبار.

و الله وليّ التوفيق فنعم المولى و نعم الرفيق و حسبنا الله و نعم الوكيل، و صلى الله على محمد و آله الطاهرين

دليل الكتاب

الموضوع الصفحة

أحكام الأموات إلى حين الدفن و الانصراف ٣

المبحث الأول: المقدمات ٣

المبحث الثاني: الاحتضار ١١

المبحث الثالث: خروج الروح من البدن ١٣

المبحث الرابع: تجهيز الميت ١٤

المبحث الخامس: تغسيل الأموات ١٨

الفصل الأول: في بيان أجره و ثوابه ١٨

الفصل الثاني: الغاسل ١٩

الفصل الثالث: من يجب على الناس تغسيه ٢٠

الفصل الرابع: في ماء الغسل ٢٢

الفصل الخامس: فيما يغسل فيه أو عليه أو منه ٢٤

الفصل السادس: حقيقه الغسل ٢٥

المبحث السادس: التحنيط ٢٩

المبحث السابع: الكفن ٣١

المبحث الثامن: في الصلاة عليه ٣٩

الفصل الأول: في بيان أجرها ٣٩

الفصل الثاني: في المصلى ٤٠

الفصل الثالث: فى المصلى عليه ٤١

الفصل الرابع: كيفيه الصلاه ٤١

المبحث التاسع: الدفن ٤٧

المبحث العاشر: الأولياء ٥٠

المبحث الحادى عشر: ما يلحق بالمؤمن ٥٢

المبحث الثانى عشر: أحكام الخلل ٥٦

المبحث الثالث عشر: فيما بعد الدفن ٥٨

المبحث الرابع عشر: التعزیه ٦٢

دليل الكتاب ٦٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

